مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 24 – أكتوبر 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
7 أغسطس 2026	10 نوفمبر 2026	23 نوفمبر 2026

الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند
مقاربة لتحويل الهامش الهشّ إلى «حليفٍ وظيفي»

د. أيمن السيد شبانة

أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة

مستخلص

يركِّز البحث على كيفية تحويل قوةٍ إقليميةٍ كيانًا هشًّا محدود الاعتراف إلى «حليفٍ وظيفي» يؤدي أدوارًا تتجاوز وزنه السياسي والقانوني. ويذهب إلى أنَّ تصاعد هجمات الحوثيين في العمق الإسرائيلي وتهديدهم للملاحة بالبحر الأحمر منذ 2023 كان الدافع الأهم لاعتراف إسرائيل بصوماليالاند؛ إذ زاد حاجة تل أبيب إلى موقع للرصد والإنذار المبكر، وإلى تسهيلاتٍ لوجستيةٍ وعملياتية، في ظل تراجع البدائل الإقليمية. ويرصد البحث مؤشرات تحول صوماليالاند إلى حليفٍ وظيفي، وفي مقدمتها التعاون الأمني والاستخباراتي غير المعلن قبل الاعتراف، ومنح إسرائيل حق الوصول إلى ميناء بربرة ومطارها، والاستعداد إلى استضافة وجودٍ عسكري دائم، وتوقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية، وافتتاح سفارة في القدس.

ويخلص البحث إلى أنَّ تكرار نموذج إسرائيل – صوماليالاند يرتبط بتوافر مجموعة من الشروط، أهمها امتلاك الكيان الهش قيمةً جيوسياسيةً تتطلع الدولة الراعية إلى توظيفها، وحاجته في المقابل إلى الاعتراف الدولي، مع وجود تهديدٍ أمني شديد للدولة الراعية وبيئةٍ إقليميةٍ مواتية. لذا فإنَّ إقامة إسرائيل علاقاتٍ وظيفيةٍ مع كياناتٍ محدودة الاعتراف تظل أكثر قابليةً للتكرار، بينما يبقى الاعتراف الرسمي بها استثناءً تحكمه الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: إيران، إسرائيل، الصومال، مجلس الأمن، مباحثات، تحالفات، صوماليالاند، ليبيا، السودان.

مقدمة

أسهمت التحولات السياسية والأمنية النوعية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير في توجه بعض القوى الإقليمية نحو إقامة علاقاتٍ رسميةٍ مع كياناتٍ سياسيةٍ ظلت لعقود خارج دائرة الاعتراف القانوني الدولي، بالرغم مما تملكه من مقوماتٍ جيوسياسيةٍ فائقة الأهمية.

ومن بين هذه الكيانات تبرز صوماليالاند بوصفها حالةً تجمع بين غياب الاعتراف الدولي، والموقع الجغرافي الإستراتيجي، والاستقرار الأمني النسبي، وتجربة التداول السلمي للسلطة، ما يجعلها نموذجًا لما يمكن وصفه بـ«الهامش الهش»؛ أي الكيان الذي يجمع بين هشاشة وضعه القانوني وارتفاع قيمته الجيوسياسية.

من هنا يكتسب الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند في 26 ديسمبر 2025 أهميةً خاصةً تتجاوز كونه خطوة دبلوماسية تقليدية. فهو قد يشكل مدخلًا لتطور نمط تعامل إسرائيل مع الكيانات محدودة الاعتراف، من الاكتفاء بدعمها سياسيًا وعسكريًا واستغلالها كأوراقٍ للضغط دون منحها اعترافًا رسميًا، إلى استخدام الاعتراف كأداةٍ لتوسيع شبكات النفوذ وتحقيق مكاسب إستراتيجية قد تفوق من يمكن تحقيقه من خلال العلاقات مع الدول ذات السيادة الكاملة، وبتكلفة أقل جدًا.

وكذا تكتسب علاقة إسرائيل- صوماليالاند أهميةً إضافيةً بالنظر إلى طبيعتها غير المتكافئة. فإسرائيل دولة تسعى لتعزيز أمنها بشكلٍ استباقي خارج حدودها، فيما تمثل صوماليالاند كيانًا يتطلع للاعتراف الدولي والشرعية، حتى لو تطلب ذلك تقديم تنازلاتٍ نوعية. وقد أسهم هذا التباين في الإمكانيات والأهداف في توفير بيئةٍ مواتيةٍ لإنتاج ما يمكن وصفه بـ«تحالف وظيفي»، تقوم صوماليالاند بموجبه بوظيفةٍ محددةٍ مقابل دعم مسعاها للاعتراف، بينما تحتفظ إسرائيل بموقعٍ أكثر تأثيرًا في توجيه مسار العلاقة وتحديد أولوياتها.

أما الجديد في هذا البحث فهو سعيه إلى تطوير إطارٍ مفاهيمي يربط بين الهامش الهش والحليف الوظيفي. فهو يتناول الكيانات غير المعترف بها ليس بصفتها وحداتٍ خاملةٍ تقع خارج النظام الدولي، وإنما باعتبارها كياناتٍ نشطةٍ يمكنها في ظروفٍ معينة أداء وظائف حيوية تخدم مصالح القوى الدولية والإقليمية.

لكن تجدر الإشارة إلى أنَّ البحث يتجاوز تحديد دوافع الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند، بوصفها إحدى حالات العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية إلى تحليل كيفية استثمار قوةٍ إقليميةٍ للاعتراف كأداةٍ تسهم في إدماج هامشٍ هشٍّ في علاقة تحالف وظيفي، عبر قيامه بأدوار تفوق وزنه السياسي والقانوني. كما يحلِّل البحث أدوات بناء هذا التحالف وشروط

استدامته. وهو ما يمنح الدراسة بعدًا نظريًا يتجاوز الحالة محل البحث إلى محاولة بناء إطارٍ تفسيري يمكن الإفادة منه في تحليل حالاتٍ أخرى تتسم بتفاوت موازين القوة بين أطرافها.

تنبع المشكلة من مفارقةٍ واضحةٍ في العلاقات الدولية المعاصرة؛ ففي الوقت الذي يفترض فيه أن الدول تحرص أكثر على إقامة علاقاتٍ مع دولٍ مستقلة ذات سيادة، بوصفها أقدر على التحمل بالالتزامات وأداء الواجبات، فإنَّ الممارسات العملية تكشف حرص بعض القوى أحيانًا على توظيف كياناتٍ محدودة الاعتراف أو هشة قانونيًا لتعظيم أهدافها الجيوسياسية بأقل تكلفة، خاصة عندما تملك هذه الكيانات مقوماتٍ جيوسياسية وأمنية قابلة للتوظيف.

وبالتطبيق على الحالة محل البحث، تتمثل المشكلة الأساسية في محاولة تفسير العوامل التي زادت من قيمة هامشٍ هشٍ كصوماليالاند في الحسابات الإستراتيجية لإسرائيل، ودفعها للانتقال من إقامة ارتباطاتٍ غير معلنة معها إلى الاعتراف الرسمي بها، والعمل على تحويلها إلى حليفٍ وظيفي.

تنطلق الدراسة من افتراضين أساسيين. يختبر أولهما الدوافع الكامنة وراء اعتراف إسرائيل بصوماليالاند، فيما يسعى الثاني إلى تفسير العوامل التي قد تسهم في نشوء علاقة تحالفٍ وظيفي بينهما. وهو ما يمكن إيجازه في عنصرين، الأول، أنَّ تنامي تهديد الحوثيين لإسرائيل أسهم في ارتفاع تقديرها للقيمة الإستراتيجية لموقع صوماليالاند، ودفعها للتعجيل بالاعتراف بها، رغم التكلفة المرتبطة بذلك. والثاني، أنَّه كلما تلاقت مساعي إسرائيل إلى توظيف الموقع الإستراتيجي لصوماليالاند مع حاجتها الماسة إلى نيل الاعتراف الدولي زادت فرص نشوء علاقة تحالفٍ وظيفي بينهما.

ينبثق عن المشكلة البحثية عددٌ من التساؤلات أهمها ما يلي: ما المقصود بمفهومي الهامش الهش والحليف الوظيفي، وما أوجه الاختلاف بينهما وبين المفاهيم المتقاربة؟ وما دوافع اعتراف إسرائيل بصوماليالاند، وإلى أي مدى يعكس ذلك تحولًا في نمط تعاملها مع الكيانات محدودة الاعتراف؟ وما السياق الإستراتيجي الذي أحاط بقرار الاعتراف الإسرائيلي؟ وما المسار الذي اتخذته العلاقة بين إسرائيل وصوماليالاند، وكيف انعكس اختلال ميزان القوة بينهما على طبيعة العلاقة؟ وما المؤشرات التي تعكس تحول صوماليالاند إلى حليفٍ وظيفي؟ وما الأنماط المحتملة للتوظيف الإسرائيلي لصوماليالاند؟ وما المسار المستقبلي المحتمل للعلاقة، وإلى أي مدى تمثل حالة صوماليالاند نموذجًا قابلًا للتعميم في تفسير تعامل إسرائيل مع الكيانات محدودة الاعتراف ذات القيمة الجيوسياسية؟

يستخدم الباحث منهج دراسة الحالة (Case Study)، بغية التعمق في تحليل حالة صوماليالاند في سياقها الجغرافي والإستراتيجي كحالةٍ تطبيقية تعكس نمطًا لتعامل

إسرائيل مع الكيانات محدودة الاعتراف، بما يسمح باختبار فرضيات البحث. كما يستعين بمدخل تحليل السياسة الخارجية (Foreign Policy Analysis) بوصفه إطارًا تحليليًا لتفسير السلوك الإسرائيلي، من خلال تحليل دوافع صنع قرار الاعتراف، وآليات توظيف الموقع الجغرافي لصوماليالاند في خدمة الإستراتيجية الإسرائيلية.

أولاً: مقاربة مفاهيمية

يقدِّم مفهوما الهامش الهش والحليف الوظيفي مقاربةً جديرةً بالاهتمام عند تناول حالة صوماليلاند، ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي:

1. مفهوم الهامش الهشّ والحليف الوظيفي

يستخدم مفهوم الهامش في أدبيات العلاقات الدولية بمعانٍ متعددة بحسب الإطار النظري والسياق. فنظرية التبعية (Dependency Theory) تربطه بفكرة الأطراف (Periphery)، التي تشير للاقتصادات الأقل تقدمًا، وتعتمد على تصدير المواد الخام مقابل استيراد المنتجات المصنعة والتكنولوجيا، والتي يعود تخلفها بالأساس إلى دخولها في علاقاتٍ اقتصاديةٍ غيرمتكافئة مع دول المركز (Center) التي تمثل الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة[1].

أما نظرية تحليل النظم العالمية (World-Systems Analysis) لإيمانويل والرشتاين، فتحدد الهامش وفق موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي ومدى تطورها الصناعي والتكنولوجي. إذ تتبنى النظرية تقسيمًا ثلاثيًا للنظام الرأسمالي العالمي، يشمل المركز (Core) الذي يمثله الاقتصادات المتقدمة، وشبه المحيط (Semi-Periphery) ويضم الاقتصادات متوسطة القوة، والمحيط (Periphery)، الذي يشيرإلى موقعٍ هامشي تشغله بعض الاقتصادات الضعيفة داخل النظام العالمي.

وإذا كان مفهوم الهامش في سياق هاتين النظريتين يرتبط أساسًا بالبعد الاقتصادي، فإنه يرتبط أيضًا بأبعادٍ سياسيةٍ في سياقاتٍ أخرى. من أهمها التحليلات المتعلقة بدول الأمر الواقع (De Facto States) أو الكيانات محدودة الاعتراف (Limited-Recognition Entities)، حيث يستخدم مفهوم الهامش لوصف فاعلٍ سياسي موجود فعليًا، وربما يمتلك قيمةً إستراتيجية، لكنه يظل خارج مراكز القوة والتأثير الرئيسية في العلاقات الدولية، نتيجةً لعدم الاعتراف الدولي به.

وينطلق هذا البحث من المعنى الأخير، فرغم قدرة بعض الكيانات السياسية على بناء مؤسساتٍ سياديةٍ وممارسة معظم وظائف الدولة داخل إقليمها، وامتلاكها قيمةً إستراتيجية وعلاقات خارجية، فإنَّ وضعها القانوني قد يظل محلًّا للنزاع، ما يجعلها تفتقر للاعتراف الدولي. وقد تؤدي هذه الفجوة إلى صعوبة اندماجها مع الدول ذات السيادة

والمعترف بها دوليًا، ما يضع تلك الكيانات على هامش النظام الدولي، بعيدًا عن مراكز القرار فيه، ويضفي عليها قدرًا من الهشاشة.

ورغم إمكانية وجود بعض عوامل الهشاشة الداخلية، فإنَّ منبع الهشاشة بالنسبة لأغلب تلك الكيانات يعود إلى عوامل خارجية المنشأ بالأساس، ومن أهمها:

أ. اضطرارها إلى الاعتماد على علاقاتٍ غير رسميةٍ أو شبه رسميةٍ أو سريةٍ وغير مستقرة غالبًا، من دون تطوير علاقاتٍ دبلوماسيةٍ كاملةٍ أو إبرام اتفاقياتٍ دوليةٍ مشروعة.

ب. صعوبة اكتسابها العضوية الكاملة أو صفة مراقبٍ بالمنظمات الدولية، ما يحرمها من ضمانات الحماية ومزايا التكامل الدولي. ويحدُّ من فرص حصولها على قروضٍ أو مساعداتٍ تنموية.

ج. ارتباط وضعها الراهن بتحولات البيئة الخارجية، واعتماد مستقبلها السياسي على توازنات القوى الدولية والإقليمية، ما يجعلها أكثر قابليةً لتوظيفها من جانب تلك القوى.

في ضوء ذلك يتبني هذا البحث مفهوم «الهامش الهشّ| Fragile Periphery» بوصفه مفهومًا تحليليًا أساسيًا، يصف مواقع الكيانات السياسية في النظام الدولي، قياسًا بمقوماتها الذاتية ومراكزها القانونية ومدى اندماجها في مؤسساته وشبكات علاقاته. وعليه فقد تتعدَّد أنماط الكيانات التي يمكن تصنيفها هامشًا هشًّا، مع الوعي بإمكانية تباينها من حيث درجة انطباق المفهوم عليها، وأنَّ الكيان الواحد قد يجمع بين أكثر من نمطٍ، وأنَّ الضعف أو الهشاشة لا تعني بالضرورة الضعف الكامل وإنما الضعف النسبي. ولعل من أبرز أنماط الهوامش الهشَّة ما يلي:

(1) الكيانات الانفصالية أو ذات الوضع السيادي المختلف عليه، والتي تمارس الحكم كأمرٍ واقع، لكنها لا تتمتع باعترافٍ دولي كليًا أو جزئيًا مثل صوماليالاند وتايوان وشمال قبرص، رغم اختلاف السياق التاريخي والقانوني لكل حالة.

(2) الدول المعترف بها ولكنها تعاني صراعاتٍ وحروبٍ أهلية ممتدة، تجعل حكوماتها عاجزة عن أداء أغلب وظائفها الأساسية، وتحدُّ من حضورها الدولي مثل الصومال منذ 1991 وجنوب السودان منذ 2013.

(3) الدول العازلة بين القوى الكبرى، والتي تتسم بمحدودية قدراتها مقارنةً بجيرانها، وضيق خياراتها ارتباطًا بمصالحها معهم، ومحدودية تأثيرها في التوازنات الإقليمية. وتمثل منغوليا مثالًا لها، نظرًا لوقوعها بين الصين وروسيا، واعتمادها الاقتصادي الكبير عليهما.

(4) الأقاليم التي تمثل جيوبًا إثنيةً وتُحظى بحكمٍ ذاتي، لكنها تواجه خلافاتٍ حول تمثيلها السياسي أو صلاحياتها مثل إقليمي كردستان العراق وكشمير، اللذان يمكن اعتبارهما هامشًا إقليميًا داخل الدولة.

(5) الأقاليم المتنازع بشأن السيادة عليها ووضعها القانوني ومصيرها السياسي. وتمثل الصحراء الغربية مثالًا لها، نتيجة استمرار النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو حول مستقبل الإقليم.

في ضوء ما تقدم، يتبنى الباحث تعريفًا إجرائيًا لـ«الهامش الهشّ» بأنَّه «مفهومٌ يطلق على كياناتٍ سياسيةٍ ربما تملك مقوماتٍ داخليةٍ للقوة وتتمتع بقيمةٍ إستراتيجية. لكنها قد تعاني أوجه هشاشةٍ داخلية ومحدودية في الاعتراف الدولي أو غيابه، ما يحدُّ من قدرتها على الاندماج في المؤسسات والتفاعلات الدولية، ويبقيها بعيدةً عن مراكز صنع القرار». وتكمن القيمة التفسيرية لهذا المفهوم في أنَّه يتيح دراسة كيفية اكتساب كيانٍ محدودٍ المكانة الدولية أهميةً إستراتيجية متزايدة لدى قوةٍ خارجية، بسبب قدرته على خدمة مصالحها، دون أن يعني ذلك بالضرورة تغير وضعه القانوني أو زوال هشاشته.

وهنا تبدو أهمية التفرقة بين مفهومي الهامش الهشّ والدولة الهشّة. فالأخير يركز على أوجه ضعفٍ داخليةٍ تحدُّ من قدرة دولةٍ معترف بها دوليًا على أداء وظائفها الأساسية. أما الهامش الهشّ فيتجاوز هذا البعد ليشمل أيضًا كياناتٍ تفتقر للاعتراف وغير مندمجةٍ في النظام الدولي. لذا فالدولة قد تكون هشَّة وتُصنف كهامشٍ هشٍّ أيضًا إذا اقترن ضعفها الداخلي بعدم الاعتراف القانوني بها وهامشية دورها في النظام الدولي.

أما مفهوم «الحليف الوظيفي| Functional Ally»، فيشير إلى طرفٍ ما، سواء أكان دولة أو إقليم أو فاعل من غير الدول، يستمد قيمته الإستراتيجية من أدائه وظيفةً لمصلحة طرفٍ آخر (الدولة الراعية patron State)، في إطار علاقةٍ غير متكافئةٍ تُسمى «علاقة الراعي بالعميل| Patron–Client Relation»، وقد تتمثَّل تلك الوظيفة في توفير موارد نادرة، أو تسهيل الوصول إلى منطقةٍ إستراتيجيةٍ، أو إتاحة إنشاء قواعد عسكرية أو ممراتٍ لوجستيةٍ على أراضيه، ما يسهم في تعزيز المكانة الإستراتيجية للدولة الراعية أو إضعاف خصومها[2].

ولعل قيمة «الحليف الوظيفي» أو العميل في هذه الحالة لا ترتبط بحجم مقوماته الذاتية وإنما تنبع من مدى أهمية تلك المقومات للمصالح الإستراتيجية للطرف الراعي، دون اشتراط وجود إطارٍ قانوني معين لعلاقتهما، أو التزامٍ تعاهدي أو قواسم أيديولوجية ما. ومع ذلك لا تنفي الطبيعة الوظيفية للعلاقة وجود أهدافٍ خاصة مستقلة يسعى «الحليف الوظيفي» إلى تحقيقها بالاستفادة من الدولة الراعية.

كما تجدر الإشارة إلى وجود فارقٍ جوهري بين علاقة «التحالف الوظيفي» و«التحالف التقليدي»، يتمثل في أساس العلاقة بين الأطراف. فـ«التحالف التقليدي» يقوم على تبادل مصالح والتزامات بين دولٍ تتمتع غالبًا بنفس المركز القانوني الدولي، حتى إن تفاوتت

إمكانياتهما أو كان أحدهما يقوم بأدوار أكبر (ارتباط الولايات المتحدة واليابان بمعاهدة التعاون والأمن المتبادل في يونيو 1960، رغم التفاوت الكبير في قدراتهما الدفاعية).

أما «التحالف الوظيفي»، فيعبِّر عن علاقةٍ تقوم على التراتبية أو التسلسل الهرمي، تتوقف فيها أهمية أحد الأطراف ليس على عناصر قوته الشاملة، وإنما على قيمة الوظيفة أو الوظائف الإستراتيجية التي يؤديها لمصلحة حليفه، وقدرته على الاستمرار في أدائها. ومن ثم لا يشترط هذا التحالف التكافؤ في الإمكانيات أو التماثل في المراكز القانونية الدولية بين أطرافه، فالوظيفة هنا تأتي أولًا[3].

ومن أمثلة هذه التحالفات، توظيف الولايات المتحدة لنظام موبوتو في زائير (1965– 1997)، للاستفادة من موقع بلاده في تمرير الأسلحة إلى حركة «يونيتا» خلال حربها ضد حكومة لواندا الموالية للاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يفسر دعمها لموبوتو وتغاضيها عن سجله الحقوقي، قبل أن تتخلى عنه لاحقًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء قيمة الوظيفة التي ظل يؤديها لسنواتٍ مديدة.

وبالتالي فإنَّ اختلاف المراكز القانونية الدولية أو تفاوت عناصر القوة الشاملة لا يكفيان وحدهما لتحديد طبيعة التحالف. فالفارق بين المركز القانوني قد يتلاشى عمليًا أمام حجم المصالح. كما أنَّ تفاوت الإمكانيات قد يعكس مجرد فارقٍ في مستوى القوة فحسب. أما المعيار الأكثر دلالةً فهو مدى تبادلية الحقوق والالتزامات، ومدى ارتباط أهمية الحليف بقيمة الوظيفة التي يؤديها لمصلحة الطرف الآخر. فقد يكون الحليف الوظيفي محدودًا في قدراته الاقتصادية لكنه يملك موقعًا فائق الأهمية يحتاجه الطرف الأقوى لتوظيفه.

وبالنظر إلى أنَّ علاقة «التحالف الوظيفي» تمثل غالبًا علاقةً غير مستدامة، فإنَّها قد تنتهي بمجرد انتهاء غرضها (انهيار جيش لبنان الجنوبي عقب انسحاب إسرائيل عام 2000). وقد يتحول «الحليف الوظيفي» لعدوٍّ مباشر للدولة الراعية (علاقة الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة في أفغانستان)، وقد تستمر العلاقة مع انخفاض الدعم (تراجع دعم واشنطن للقوات الكردية في سوريا عام 2019، ثم التعاون معها لاحقًا)، وقد يُعاد توظيف الحليف في إطارٍ جديدٍ مثل نقل تركيا عناصر من الفصائل السورية التابعة لها للقتال كمرتزقة في ليبيا منذ عام 2019.

ومن المتصور أيضًا انتقال العلاقة من تحالفٍ تقليدي إلى علاقةٍ يغلب عليها الطابع الوظيفي إذ أصبحت الوظيفة أكثر أهميةً من باقي عناصر العلاقة. مثل العلاقات الروسية– السورية، التي كانت تقوم تاريخيًا على مصالح سياسية وأمنية وثيقة، ثم اكتسبت بعد 2011 أهميةً وظيفية متزايدة بالنسبة لموسكو، ما دفعها للتدخل عسكريًا في سوريا منذ 2015، للاحتفاظ بموطئ قدمٍ عسكري بشرق المتوسط من خلال قاعدتي حميميم وطرطوس.

في المقابل ربما تتحول علاقةٌ وظيفيةٌ إلى علاقةٍ أكثر تقليدية، مثل علاقة إسرائيل بـ«الحركة الشعبية لتحرير السودان»، والتي تلقت منذ تأسيسها عام 1983 أشكالًا من الدعم السياسي والعسكري الإسرائيلي، بغية استنزاف السودان، قبل تحول الحركة إلى الحزب الحاكم لدولة جنوب السودان، التي نشأت في يوليو2011، وتتبادل العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع إسرائيل. لكن ذلك لا يعني بالضرورة زوال البعد الوظيفي لعلاقتهما، فهذا يتوقف على الأهداف التي يخدمها التعاون بينهما.

2. مدى انطباق مفهوم الهامش الهشّ على صوماليالاند

كانت صوماليالاند محميةً بريطانية سابقة تقع في الجزء الشمالي الغربي من الصومال، بينما كان باقي الصومال خاضعًا للوصاية الإيطالية. وفي 26 يونيو 1960 استقلت صوماليالاند، ولحقها الصومال الإيطالي بعد خمسة أيام في 01 يوليو 1960، ليتحد الطرفان في دولةٍ واحدةٍ عاصمتها مقديشو. ثم أعلنت الحركة الوطنية في صوماليالاند الانفصال من جانبٍ واحد في 18 مايو عام 1991، وإنشاء دولةٍ مستقلة عاصمتها هرجيسا، على نفس حدودها لدى استقلالها عن بريطانيا. وفي عام 2001، أُجري استفتاءٌ في صوماليالاند، أيَّد فيه 97,1% من الناخبين الاستقلال.

خريطة (1) صوماليالاند



شكَّلت صوماليالاند حكومةً وأصبح لها علمًا ونشيدًا وعملة وطنية وجوازًا للسفر ونظامًا ضريبيًا. وأنشأت جيشًا وبرلمانًا وقواتٍ أمنيةٍ وأجهزةٍ إدارية. وظلت تمارس أغلب وظائف الدولة ومظاهر السيادة الداخلية بشكلٍ منتظم على إقليمها، بل وتنظم انتخاباتٍ دوريةٍ متعددة الأحزاب [4]. وعليه، تؤكد هرجيسا أنَّها جديرةٌ بالاعتراف الدولي، لكونها تتمتَّع بالعناصر الأربعة التي حددتها اتفاقية منتيفيديو للدولة وهي: السكان الدائمين (3,5 مليون)، والإقليم المحدَّد (176 ألف كم2 تقريبًا)، والحكومة، والقدرة على إبرام اتفاقياتٍ مع الدول الأخرى.

لذا تواصلت صوماليالاند مع المنظمات الدولية والدول الفاعلة، مؤكدةً أنَّها ليست كيانًا انفصاليًا، وأنَّ قضيتها الحقيقية هي تأكيد استمراريتها كدولةٍ مستقلةٍ قبل اتحادها مع الصومال الإيطالي. كما استقبلت هرجيسا عام 2005 بعثةً لتقصي الحقائق تابعةً للاتحاد الأفريقي، لتنتهي البعثة إلى أنَّ صوماليالاند لها تجربةٌ سياسيةٌ وتاريخيةٌ متميزة، نظرًا لاستقلالها عن بريطانيا قبل اتحادها مع الصومال، وعدم المصادقة بشكلٍ قانوني سليم على اتحادهما. ودعت البعثة الاتحاد الأفريقي إلى إيجاد آليةٍ للتعامل مع هذه الحالة وفق صيغةٍ لا تفتح الباب أمام تفكيك الدول الأفريقية [5].

رغم ذلك ظلت صوماليالاند تفتقر للاعتراف الدولي، فالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وغيرهم من المنظمات الدولية ما زالوا يتمسكون بوحدة الصومال الفيدرالي، ومركزية حكومته في مقديشو. كما أنَّ جميع دول العالم- باستثناء إسرائيل- لم تعترف بها. لذا لا تشارك حكومة هرجيسا في تفاعلات النظام الدولي، باستثناء ارتباطاتٍ عمليةٍ أو ضروريةٍ مع أطرافٍ خارجيةٍ تسعى للاستفادة من مزايا موقعها وفرص الاستثمار فيها. لذا ظلت صوماليالاند كيانًا يعيش على هامش النظام الدولي [6].

هذه الفجوة بين الفاعلية الداخلية والبقاء على الهامش خارجيًا، أبقت على صوماليالاند في وضعيةٍ هشةٍ. فعدم الاعتراف كبَّل قدرتها على توقيع اتفاقياتٍ دوليةٍ وقصر أغلب تحركاتها الخارجية على إقامة صلاتٍ عمليةٍ ثنائية، لتأكيد جدارتها بالحصول على الاعتراف.

كما أنَّ وجودها خارج المنظمات الدولية والإقليمية حرمها من مزايا العضوية وأعاق اندماجها في الاقتصاد العالمي والمشروعات اللوجستية الإقليمية. وهو ما يفسِّر محدودية قدرة هرجيسا على النفاذ إلى مؤسسات التمويل الدولية للحصول على منحٍ وقروضٍ وجذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة مشروعات البنية التحتية الكبرى. كما يفسِّر أيضًا تنامي اعتمادها على تصدير الثروة الحيوانية (85% من إجمالي الصادرات) وتحويلات المغتربين. لذا ظل اقتصادها منكشفًا بدرجةٍ كبيرةٍ أمام الصدمات المالية الناجمة عن تقلبات النظام الرأسمالي العالمي، والتي ترتبط دومًا بانعكاساتٍ اجتماعيةٍ سلبية [7].

وتتجلى الهشاشة في محدودية قدرة صوماليالاند على بناء تحالفاتٍ خارجيةٍ تضمن لها دعمًا سياسيًا أو بناء قدراتٍ عسكريةٍ تمكّنها من مواجهة حكومة مقديشو أو فرض سيطرتها الكاملة على إقليمها، وتحجيم مطالبات الأقاليم الصومالية المجاورة، خاصة بونت لاند، الذي ينازع منذ تأسيسه عام 1998 حكومة هرجيسا السيطرة على مناطق صول وسناغ وأجزاء من توغدير.

لكل ما سبق، تمثل صوماليالاند حالةً معبرةً لما يمكن تسميته «هامشٌ هشٌّ»، خاصةً إذا أخذ المفهوم بمعناه السياسي والقانوني. فهي لديها الإقليم والموقع الإستراتيجي والسكان والموارد، لكنها لم تؤمِّن الاعتراف الدولي، ما يجعلها أقرب إلى سلطة أمرٍ واقع، حتى أنَّها أضحت تخشى إعادة إخضاعها قسريًا لحكومة مقديشو المركزية، ما يفسِّر استعدادها لتقديم تنازلاتٍ جوهريةٍ لضمان بقائها والحصول على الاعتراف.

ولعل ذلك هو ما يفسِّر تركز علاقاتها الخارجية مع عددٍ قليلٍ من الدول، خاصةً إثيوبيا وكينيا والإمارات وتايوان وإسرائيل، واتخاذ تلك العلاقات شكل روابط مصلحية مؤقتة، تُدار عبر مكاتب تمثيلية محدودة الصلاحيات، دون الدخول في شراكاتٍ مستقرةٍ مستدامة، ما جعلها كيانًا أكثر قابليةً للاختراق والتوظيف الخارجي في سبيل الاعتراف[8].

ثانيًا: سياق وعوامل الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند

جاء الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند ضمن أهدافٍ وسياقٍ مهم، يمكن تناوله من خلال ما يأتي:

1. الدوافع الإسرائيلية

يمثل اعتراف إسرائيل بصوماليالاند تحولًا في نمط تعاملها مع الكيانات الانفصالية غير المعترف بها، مثل تايوان وإقليم جنوب السودان أثناء خضوعه للسودان، وكردستان–العراق، إذ كانت العلاقات تدار عبر شبكاتٍ سرية تقدم إسرائيل من خلالها الدعم العسكري واللوجستي مقابل أغراض مختلفة، دون منحها الاعتراف الرسمي[9]. ففي كردستان، كان تركيز إسرائيل على زعزعة استقرار العراق ومراقبة إيران. وبالنسبة لجنوب السودان كان الهدف إضعاف النظام في الخرطوم وتقليص نفوذه الإقليمي. بينما استهدفت علاقاتها بتايوان تعزيز التعاون التكنولوجي والاستفادة من تطبيقاته في المجالات العسكرية والأمنية.

كانت علاقات إسرائيل مع صوماليالاند تُدار وفق هذا النمط لسنواتٍ طويلة، حرصت خلالها تل أبيب على تجنب التبعات القانونية والسياسية للاعتراف، ما يثير سؤالًا جوهريًا يتعلق بالدوافع التي جعلت إسرائيل الدولة الأولى والوحيدة عالميًا التي تعترف بصوماليالاند، رغم أنَّها كان بوسعها ألا تفعل؟

للوهلة الأولى، ركَّزت أغلب التحليلات على الموقع الجغرافي لصوماليالاند كأبرز الدوافع، فجبهتها الساحلية على خليج عدن (850 كم) وقربها من باب المندب (129 كم) يتيحان لها تأثيرًا مباشرًا على حركة الملاحة في البحر الأحمر[10]. لكن الجغرافيا لا تقدِّم تفسيرًا كافيًا لتوقيت الاعتراف، فأهمية موقع صوماليالاند كانت معروفةً ابتداءً لدى صانع القرار الإسرائيلي، الذي كان بمقدوره استمرار تطوير العلاقات معها دون اعتراف.

وهنا يُرجَّح أن يكون متغيرًا جديدًا قد أسهم في زيادة القيمة الإستراتيجية لموقع صوماليالاند لدى إسرائيل، لدرجةٍ جعلتها حريصةً على الاعتراف وتحمل تبعاته. ويتمثَّل هذا المتغير في تصاعد تهديدات الحوثيين لأمن إسرائيل الداخلي والبحري والرقمي منذ أواخر عام 2023، في عدة عوامل متنوعة. في مقدمة هذه العوامل توجيه الحوثيين هجماتهم نحو تل أبيب بسرعةٍ فائقة، قدَّرها البعض بإحدى عشرة دقيقة ونصف بالنسبة لبعض الصواريخ، ما يكاد يلغي المسافة بين اليمن وإسرائيل (1295 ميل جوي تقريبًا). إذ أكَّد البعض، نجاح طائرةٍ مسيَّرةٍ أُطلقت من اليمن في 19 يوليو 2024 في إصابة قلب تل أبيب قرب السفارة الأمريكية، فضلًا عن استهداف مطار بن غوريون في 28 سبتمبر 2024، وهذه الهجمات أخذت تتوالى تجاه يافا وميناء إيلات[11]. والواقع أنَّ هذه الهجمات تتعارض بشدةٍ مع العقيدة الأمنية لإسرائيل، التي تركز على نقل المعارك خارج أراضيها، والاعتماد على الضربات الاستباقية والتفوق الاستخباراتي والجوي، بالنظر إلى افتقارها إلى عمقٍ جغرافي دفاعي، ما جعل إسرائيل حريصةً على ألا يسهم الحوثيون في فرض معادلةٍ أمنيةٍ مغايرة[12].

وفي سياق ذلك، تجدر الإشارة إلى بلوغ تكلفة اعتراض إسرائيل للصواريخ الحوثية نحو 300 مليون دولار حتى ديسمبر 2025[13]. كما أكد البعض أنَّ تكلفة الاعتراض باستخدام صاروخ من طراز «آرو -3» قد تبلغ 2 مليون دولار، وأنَّ أثمان المسيَّرات الحوثية لا تُقارن بتكلفة الصواريخ التي تعترضها، وأنَّ فشل الاعتراض قد يحدث خسائر فادحة[14].

ومن جهةٍ ثانية، تواصل استهداف الحوثيين السفن الإسرائيلية وسفن دولٍ أخرى متجهة إلى ميناء إيلات، حتى أنَّ إطلاق واشنطن عملية «حارس الازدهار» في ديسمبر 2023، لحماية الملاحة بالبحر الأحمر وتكثيف الضربات الإسرائيلية ضدهم لم توقف هجماتهم[15]، وهو ما اضطر شركات الشحن إلى التحول نحو طريق رأس الرجاء الصالح. وهنا تكشف الأرقام أنَّ الميناء لم يستقبل سوى 6 سفن عام 2025، مقارنةً بـ16 سفينة عام 2024، و130 سفينة عام 2023، وأنَّ إيراداته تراجعت بنسبة 80% عام 2024 مقارنةً بعام 2023.

وإضافةً إلى ذلك، عطَّل الحوثيون مخططات إسرائيل لكي تصبح محورًا قادرًا على ربط شبكات البيانات بين الغرب والشرق، ومنافسة مصر في مجال الكابلات البحرية. ومثال ذلك عرقلتهم مشروع (Blue – Raman)، الذي يربط أوروبا بالهند عبر إسرائيل. فالمرحلة

الأولى «Blue» من أوروبا حتى إسرائيل تم تنفيذها، فيما تعثر تنفيذ المرحلة الثانية «Raman» التي تمر عبر البحر الأحمر وصولًا للهند، بسبب ممارسات الحوثيين، التي جعلت تكلفة تأمينها مرتفعةً للغاية [16].

ولا يفوت التنويه إلى تصاعد التحركات الإيرانية لاستعادة حضورها الجيوسياسي بالقرن الأفريقي، والذي تقدره إسرائيل كتهديدٍ حقيقي لمصالحها، إذ استأنفت طهران العلاقات الدبلوماسية مع إريتريا في مارس 2024، واستعادت حق الوصول إلى مينائي عصب ومصوع. وتوافقت مع الصومال في أغسطس 2024 على استئناف علاقاتهما، وعقدت لقاءاتٍ في بغداد مع مسؤولين صوماليين لمواجهة تداعيات الاعتراف الإسرائيلي الذي توقعته إيران، كما وقعت طهران مذكرة تفاهمٍ للتعاون الإستراتيجي والاستخباري مع إثيوبيا في مايو 2025، حيث زودتها بمسيرات «مهاجر 6» خلال الحرب في إقليم تيغراي [17].

وعلاوةً على ذلك، تقلصت البدائل المتاحة لإسرائيل لبناء شبكةٍ من التحالفات بالقرن الأفريقي ضد الحوثيين، فإريتريا أقرب إلى باب المندب ومواقع الحوثيين من صوماليالاند (351 ميلًا جويًا بين أسمرة وصنعاء). وهي تقع تقريبًا على نفس ارتفاع صنعاء (متوسط ارتفاع أسمرة 2325 مترًا عن سطح البحر). لكن علاقة إريتريا بإسرائيل اعتراها التوتر منذ عام 2020، حينما رفضت أسمرة اعتماد سفير إسرائيلي جديد لديها وخفضت مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى تل أبيب، ما اضطر إسرائيل عام 2022 لإغلاق سفارتها في أسمرة. أما إثيوبيا فهي دولة حبيسة بلا منفذٍ بحري، وبالنسبة إلى جيبوتي فهي تفضل الحياد وعدم الانخراط في محاور عسكرية، وحتى بالنسبة للسودان، القريب من القرن الأفريقي، فقد تعطل مسار التطبيع معه، جراء حربه الأهلية منذ أبريل 2023.

لكل ما سبق، كانت أولوية إسرائيل هي سد الفراغ الأمني الذي صنعه الحوثيون، الذين لم تردعهم الهجمات الإسرائيلية والأمريكية [18]، فاتخذت قرار الاعتراف، ليس بصفته إجراءً قانونيًا فحسب، ولكن باعتباره آليةً لتعويض افتقارها للعمق الإستراتيجي وإعادة التموضع بالقرن الأفريقي والتأثير في موازين القوة في محيطها الإقليمي.

هنا يمكن النظر للتوجه الإسرائيلي نحو صوماليالاند بوصفه تطبيقًا عكسيًا لـ«عقيدة الأطراف| Periphery Doctrine»، يقوم على بناء علاقاتٍ مع دولٍ عربية أو أقاليم داخلها، بغية مواجهة تهديداتٍ مشتركة. وهو يختلف عن التطبيق الأصلي لهذه العقيدة الذي طوره في خمسينيات القرن الماضي دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، وطبقه رؤوفين شيلوح أول مدير لـ«الموساد»، والتي كانت تقوم على كسر عزلة إسرائيل عبر بناء علاقاتٍ مع دولٍ غير عربية مثل تركيا وإيران الشاه وإثيوبيا وأقلياتٍ إثنيةٍ داخل الدول العربية، مثل أكراد العراق وبعض القوى المسيحية المارونية في لبنان [19].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ بعض الآراء في إسرائيل كانت تميل للاكتفاء مرحليًا بتعزيز التعاون الأمني غير المعلن مع صوماليالاند، مع بقاء علاقتهما دون عتبة الاعتراف حتى تأتي الخطوة من دولٍ أخرى، خاصة الولايات المتحدة، فلا تصبح إسرائيل هي المبادر بها، خاصةً أنَّه لا توجد بين إسرائيل وصوماليالاند مصالح اقتصادية مهددة تستلزم الحماية[20]، وأن ثروات صوماليالاند المحتملة من النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية لا يزال في مرحلة الاستكشاف، وأنَّ حكومة هرجيسا نفسها قد تواجه ضغوطًا تحدَّ من قدرتها على تطوير تعاونٍ علني ومستدام مع إسرائيل[21].

يبدو أنَّ تلك الدوائر كانت قلقة بشأن تكلفة الاعتراف، خاصةً أنَّه يخالف ميثاق الأمم المتحدة ويناقض سياسة إسرائيل تجاه قضية فلسطين. ويضع تل أبيب في مواجهةٍ مع الصومال ودول القرن الأفريقي، ولا سيما إريتريا وجيبوتي، وقوى إقليمية ذات مصالح حيوية بالقرن الأفريقي والبحر الأحمر، وأبرزها مصر والسعودية وتركيا.

لكن متخذ القرار الإسرائيلي حسم أمره على الاعتراف، بعد موازنةٍ يُرجَّح أنَّها أُجريت – داخل دائرةٍ ضيقةٍ من الموساد ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية– بين تكلفة الاعتراف وعائده المحتمل [22]، لتنتهي إلى تقديرٍ يؤكد اتساق الاعتراف مع إستراتيجية الأمن الإسرائيلي بعد 07 أكتوبر 2023، التي تستهدف تحييد مصادر التهديد وزيادة العمق الأمني وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية. كما يرى أنَّ الاعتراف يمنح إسرائيل مكسبًا جيوسياسيًا فوريًا، وأنَّ فارق الإمكانيات الشاسع لمصلحة إسرائيل، وتطلع صوماليالاند بشدة للاعتراف وكسر العزلة، وعدم وجود خياراتٍ بديلةٍ أمامها لتأمين الاعتراف، وتقبل برلمانها وأغلب شعبها للتطبيع سيتيح لتل أبيب اتخاذها حليفًا وظيفيًا منخفض التكلفة، يمكنه تعظيم مكاسبها مقارنةً بأي حليفٍ تقليدي آخر [23].

فالموقع الجغرافي لصوماليالاند حوَّل الاعتراف من قرارٍ دبلوماسي إلى خيارٍ إستراتيجي إسرائيلي يعزِّز من تمركز إسرائيل في جنوب البحر الأحمر، ويدعم قدرتها على المراقبة والإنذار المبكر وتأمين الدعم اللوجيستي حال توجيه ضرباتٍ للحوثيين، ويمنح إسرائيل موقعًا إضافيًا يسمح لطائراتها بالتوقف للتزود بالوقود أثناء الرحلات بعيدة المدى [24].

لذلك لم تنظر تل أبيب إلى صوماليالاند كهامشٍ سلبي أو خامل وإنما كـ«حليفٍ وظيفي» نشط، ومستعد لتقديم تنازلاتٍ جوهرية، تزيد من نفوذ إسرائيل في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للقرن الأفريقي. وتقلل حاجة جيشها للاشتباك المباشر وتقلل خسائره بشريًا وماديًا، وتتيح لها التنصل من المسؤولية وتجنب الملاحقة القانونية الدولية، وتجميد التحالف بشكل براغماتي حال استنفاد أغراضه، مثلما تخلت عن جيش لبنان الجنوبي في عام 2000 عقب انسحابها من جنوب لبنان.

وقد عكس الخطاب الإسرائيلي الرسمي منذ عام 2024 هذا البعد الأمني، فأكد رئيس الوزراء بنيامين نتينياهو أنَّ الإجراءات الدفاعية ليست كافيةً لدرء الخطر الحوثي، وأنَّ مهاجمتهم أصبحت ضرورية، داعيًا المجتمع الدولي للمشاركة في ذلك الهدف [25]. كما توعدهم يوآف جالانت وزير الدفاع مهددًا بضربهم في أي مكانٍ تقتضيه الضرورة[26]. وأكد الرئيس إسحاق هرتسوج خلال استقباله عبدالرحمن عبدالله إيرو، رئيس أرض الصومال في يونيو 2026 [27] أنَّ الجانبين يواجهان التطرف الراديكالي ويستهدفان تعزيز الأمن وحماية حرية الملاحة [28].

2. السياق المحيط بالقرار الإسرائيلي

بجانب العامل الأمني، توافرت مجموعة من الظروف التي أسهمت في تهيئة سياقٍ مواتٍ لاتخاذ القرار، ولعل من أبرزها اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، فقرار الاعتراف جاء في 25 ديسمبر 2025، قبل عشرة أشهر من الانتخابات المقررة في 27 أكتوبر 2026. لذا يمكن فهمه كخطوةٍ قابلةٍ للتوظيف الانتخابي كنصرٍ دبلوماسي لحكومة نتينياهو، يعكس قدرتها على بناء شراكاتٍ جديدةٍ رغم ضغوط الحرب في غزة وتداعياتها. ويغطي على اتهاماتٍ وجهت إليها بكثافة بشأن إخفاقها في توقع «طوفان الأقصى» وإدارة حرب غزة.

وهناك عاملٌ شديد الأهمية وهو توقف مسار التطبيع الذي انتهجته إسرائيل بتوقيع «اتفاقات إبراهام» منذ ديسمبر 2020، والذي تعثر جراء الحرب الأهلية في السودان منذ أبريل 2023، وتداعيات الحرب في غزة، لذا أكد نتينياهو أنَّ الاعتراف يمثل امتدادًا لروح «اتفاقات إبراهام»، بغية إحياء مسار التطبيع، وتمرير الاعتراف بوصفه إجراء يدعم السلم الإقليمي ومحاربة الإرهاب، وليس تقويضًا لوحدة الدولة الصومالية.

ومن زاويةٍ أخرى تعرضت صوماليالاند لتهديدٍ وجودي هو الأخطر منذ 1991، دفعتها إلى تكثف انفتاحها على إسرائيل، إذ انتفضت عشيرة دولبهنتي بمدينة لاسعانود عاصمة إقليم صول في نهاية 2022 ضد حكومة هرجيسا، احتجاجًا على مشروعها الانفصالي، لتندلع بينهما مواجهاتٍ مسلحةٍ في فبراير 2023، ما اضطر قوات صوماليالاند للانسحاب، ليؤسس المحتجون إدارة باسم «خاتمو–SCC»، تمثِّل ثلث مساحة صوماليالاند تقريبًا، وتضم مناطق صول وسناغ وعين في فبراير 2023. وفي 19 أكتوبر 2023 اعترفت حكومة مقديشو المركزية بالإدارة، قبل أن تعترف بها في 15 أبريل 2025 ولايةً اتحاديةً سادسة ضمن النظام الفيدرالي، باسم «ولاية شمال شرق الصومال»[29].

وشجع إسرائيل وجود ضوءٍ أخضر أمريكي ضمني، يعكسه تراكم مواقف واشنطن التي تؤكد التفهم الكامل لحاجة إسرائيل إلى التصدي للخطر الحوثي، وتوافق تقديراتهما بشأن ضرورة استعادة حركة الملاحة، ودفاع ترامب عقب صدور قرار الاعتراف عن «حق إسرائيل السيادي» في إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع أي طرفٍ طالما أنَّ ذلك يدعم مصالحها [30].

كما أُتيح لإسرائيل غطاءً لوجيستيًا واقتصاديًا آمنًا للتحرك أقامه شركاء يملكون مصالح راسخة في صوماليالاند، ومن أبرزهم دولة الإمارات، التي التزمت من خلال هيئة موانى دبي في يونيو 2021 باستثمار 442 مليون دولار لتطوير البنية الأساسية لميناء بربرة وتوسعة طاقته الاستيعابية إلى 500 ألف حاويةٍ سنويًا، وإنشاء ممرٍّ تجاري يصل الميناء بالمناطق الداخلية للإقليم[31]. وهناك أيضًا إثيوبيا التي تخلت عمليًا عن مبدأ «الصومال الواحد». ووقعت مذكرة تفاهمٍ مع صوماليالاند في يناير 2024، تتضمن – وفق حكومة هرجيسا – استئجار إثيوبيا شريطًا ساحليًا بطول 20 كم لمدة خمسين عامًا بغرض إقامة منشآةٍ بحريةٍ، مقابل ترتيباتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ تتضمن اعترافًا باستقلال صوماليالاند[32].

ثالثًا: المسار الإسرائيلي نحو الاعتراف وأدوات التأثير

كانت إسرائيل –بحسب ممثلها في مجلس الأمن– ضمن 35 دولة اعترفت باستقلال صوماليالاند عن بريطانيا في يونيو 1960[33]، لكن اتحاد صوماليالاند مع الصومال الإيطالي وتشكيل دولة الصومال الموحدة، حال دون تأسيس علاقاتٍ ثنائيةٍ مستقلةٍ بين إسرائيل وصوماليالاند. ومنذ إعلان صوماليالاند استعادة سيادتها عام 1991 تطورت اتصالاتهما تدريجيًا، من التحفظ إلى محاولات الاستكشاف والتقارب، ثم المباحثات التمهيدية، فالمفاوضات المكثفة، وصولًا للاعتراف الرسمي.

1. التحفظ الدبلوماسي

في البدء، اتسمت إسرائيل بالتحفظ الدبلوماسي، فلم تتجاوب مع رسالةٍ منسوبةٍ إلى محمد إبراهيم عقال رئيس صوماليالاند في 03 يوليو 1995 إلى إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل، مدعيًا وجود صلاتٍ تاريخيةٍ بين شعب صوماليالاند واليهود، ومذكرًا بأنَّ كلاهما عانى الاضطهاد، عارضًا إمكانية تعاونهما في محاربة ما يسمى «التطرف الإسلامي»، بهدف حثّ إسرائيل على الاعتراف بصوماليالاند، ودعمها عسكريًا وتنمويًا وإنسانيًا، وتوظيف نفوذها في إقناع الولايات المتحدة والدول الأوروبية بالاعتراف[34].

بدا جليًا أنَّ إسرائيل منحت أولويةً آنذاك للانخراط في مسار التسوية العربية–الإسرائيلية (مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991، واتفاق غزة–أريحا في مايو 1994، واتفاق وادي عربة أكتوبر 1994)، مع تجنُّب تبعات الاعتراف بكيانٍ لم يكن مستقبله السياسي قد استقرَّ بعد.

2. محاولات الاستكشاف والتقارب

مع استهداف المصالح الإسرائيلية والأمريكية في القرن الأفريقي عام 1998 برزت قيمة صوماليالاند في مدركات صانع القرار الإسرائيلي بوصفها كيانًا يتمتع بموقع إستراتيجي يتيح فرصًا واعدةً للتعاون الأمني والاستخباراتي[35]. لكن قرار إسرائيل بشأن التقارب ظل مرهونًا بتفاديها تكلفة الاعتراف، فيما كانت حكومة هرجيسا نفسها مترددةً بين إقامة علاقةٍ رسميةٍ مع إسرائيل والحفاظ على المصالح مع الدول العربية، خاصةً الأسواق

الخليجية، التي تمثل الوجهة الرئيسية لصادراتها من الثروة الحيوانية، حيث تتراوح واردات السعودية وحدها من صوماليالاند بين 79% إلى 91%[36].

بحلول عام 2003، تبلورت مرحلة الاستكشاف والتقارب السري عبر مدخلي الاقتصاد والتعاون الإنساني، وذلك بدخول رجال أعمال إسرائيليين إلى صوماليالاند لبحث فرص الاستثمار، ودعم السفارة الإسرائيلية في إثيوبيا علاج أطفال صوماليالاند في مراكز طبية بإسرائيل[37]، وهو ما قابله سعي وزيرة خارجية صوماليالاند إدنا آدم إسماعيل (2003–2006) إلى إجراء مشاوراتٍ مع تل أبيب.

لكن يبدو أن المشاورات لم تنضج -آنذاك- بدرجةٍ كافيةٍ وأنها اعتمدت أكثر على المبادرات الفردية. وهو ما يعززه مؤشران، أولهما نفي طاهر ريالي كاهن رئيس صوماليالاند الأسبق (2002–2010)، خلال حديثه لفضائية الجزيرة في مايو 2005، وجود علاقاتٍ بين بلاده وإسرائيل. أما المؤشر الثاني فهو تصريح يغال بالمور، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية عام 2010 بأنَّ إسرائيل مستعدة لإقامة علاقاتٍ مع صوماليالاند، لكنها لم تتلق طلبًا رسميًا من هرجيسا[38].

3. المباحثات التمهيدية

شكلت «اتفاقيات إبراهام» بين إسرائيل وكلًا من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان عام 2020، حافزًا لبدء مباحثاتٍ تمهيديةٍ بين تل أبيب وهرجيسا حول إقامة علاقاتٍ رسمية، حيث أبدت حكومة هرجيسا ترحيبها بتلك الاتفاقيات، مؤكدةً استعدادها للانضمام إليها[39]. كما مثلت زيارة موسى بيحي عبدي، رئيس صوماليالاند السابق (2017–2024) إلى واشنطن في مارس 2022 دفعةً قويةً في مسار المباحثات، إذ أوفدت هرجيسا سرًا مسؤولين رفيعي المستوى إلى القدس، وتركز النقاش حول تبادل المكاتب التجارية أو إقامة علاقاتٍ دبلوماسية.

لم تتوافر أدلة على بحث مسألة الاعتراف الإسرائيلي خلال المحادثات، ويبدو هذا منطقيًا لأنَّ النقاش كان يجرى تحت مظلة التطبيع وتبادل المصالح الاقتصادية، مستفيدًا من زخم «اتفاقيات إبراهام»، لكن الطرفين واجها منذ أكتوبر 2023 تحدياتٍ أمنيةٍ غير مسبوقة، مثلما سلف البيان، الأمر الذي دفع بالبعد الأمني إلى صدارة مائدة المفاوضات.

4. تكثيف المفاوضات وإعلان الاعتراف

أسهمت المتغيرات الأمنية الطارئة في رفع سقف التفاوض إلى مستوى الاعتراف الرسمي، وكان وصول الرئيس عبدالرحمن عبدالله إيرو إلى السلطة في ديسمبر 2024 عاملًا مساعدًا[40]. وفي غضون ذلك أبدت إسرائيل انفتاحًا واضحًا على تصريح وزير خارجية صوماليالاند، عبدالرحمن ظاهر آدم، لهيئة البث الإسرائيلية في مارس 2025 بشأن أولوية الاعتراف.

وكذلك على رسالة بعثها الرئيس إيرو في مايو 2025 إلى أكثر من 190 دولة عارضًا التعاون الإستراتيجي مقابل الاعتراف، والتي لم تستجب لها أي دولةٍ سوى إسرائيل.

وسط هذه البيئة المواتية، تكرَّرت الاجتماعات في هرجيسا وتل أبيب وإثيوبيا ودبي، وزار وفدٌ من إسرائيل صوماليالاند في يونيو 2025، للتحقق من إمكانيات ميناء بربرة، وتحديد مدى إمكانية إنشاء محطات رصدٍ ومراقبة فيها. ومع تقدم المفاوضات انتقل التواصل إلى مستوى سياسي أرفع، حيث زار الرئيس إيرو تل أبيب في أكتوبر 2025، وأجرى مباحثاتٍ شملت رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والدفاع ورئيس «الموساد» ومستشار الأمن القومي. وأثمر ذلك عن توافقٍ حول الصيغة النهائية للإعلان المشترك عن الاعتراف، مع تأجيل نشره حتى تحين اللحظة المناسبة، والتي جاءت في 26 ديسمبر2025.

وهنا يبدو أنَّ اختيار هذا اليوم، الذي يأتي في صبيحة الاحتفال بأعياد الميلاد، قصد به استغلال فترات العطلة السنوية بالولايات المتحدة وأوروبا ولدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتفادي حدوث ردود فعلٍ قوية، بحيث يصبح الاعتراف أمرًا واقعًا لدى استئناف العمل الرسمي، وبالفعل لم يناقش مجلس الأمن هذا الملف إلا في 29 ديسمبر2025.

5. أدوات بناء التحالف الوظيفي

لا يمكن تصور أنَّ مجرد اعتراف إسرائيل بصوماليالاند سيحولها مباشرةً إلى «حليف وظيفي»، فالأمر يتعلق بمسارٍ تراكمي لتحويل الاعتراف من سلوكٍ قانوني لتثبيت السيادة إلى آليةٍ لترسيخ النفوذ وإنتاج الحلفاء الوظيفيين. وهنا يُلاحظ أنَّ إسرائيل بدأت باستغلال الهشاشة البنيوية وأزمة الاعتراف لدى صوماليالاند، وتواصل حاليًا تكريس وضعها كـ«حليفٍ وظيفي» باستخدام حزمةٍ من الأدوات السياسية والقانونية والاقتصادية والأمنية.

سياسيًا، توظف إسرائيل أدواتٍ دبلوماسيةٍ تشمل: تقديم الدعم السياسي لحكومة هرجيسا، بهدف ترسيخ شرعيتها داخليًا، وتعزيز العلاقات ومأسستها من خلال تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارة، حيث اعتمدت محمد عمر حاجي سفيرًا لصوماليالاند لديها. وعينت مايكل لوتيم سفيرًا لدى هرجيسا في أبريل 2026[41]، هذا بالإضافة لتبادل الزيارات رفيعة المستوى مع صوماليالاند. ومن أبرزها زيارة وزير خارجيتها جدعون ساعر إلى هرجيسا في يناير 2026، واستقبال الرئيس إيرو في القدس في يونيو 2026.

تقوم إسرائيل أيضًا بترتيب زياراتٍ خارجيةٍ لرئيس صوماليالاند وأعضاء حكومته بهدف توسيع نطاق الاعتراف بها، وتقليل العبء السياسي عن كاهل إسرائيل. ومثال ذلك زيارة إيرو في سبتمبر2026 إلى الولايات المتحدة، والتي روعي في اختيار توقيتها تزامنه مع الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، بغية تنسيق اجتماعاتٍ بينه وبين

المسؤولين الدوليين تطرح خلالها قضية الاعتراف [42]. كما كشفت بعض المصادر عن وجود اتصالاتٍ إسرائيليةٍ لحث الهند وإثيوبيا وكينيا على الاعتراف بصوماليالاند [43].

ويرتبط بهذا الجهد السياسي، ترويج إسرائيل لمخرجٍ قانوني لتسويغ الاعتراف وتحفيز الدول الأخرى على الاعتراف، وهو أنَّ صوماليالاند نشأت أولًا كدولةٍ مستقلة، وأنَّ الإطار القانوني لاتحادها مع الصومال الإيطالي لم يكتمل مطلقًا، إذ لا يوجد ميثاقٌ اتحادي موحد موقع ومصدق عليه من الطرفين. وإنما أقرَّ كلاهما قانونًا مستقلًا للاتحاد يختلفان في بعض أحكامهما، دون أن يستكمل توحيد النصين والتصديق المتبادل عليهما وِفق إجراءٍ دستوري موحد. كما أُجري استفتاءٌ بعد أقل من عام على الدستور المؤقت الذي اتحد بموجبه الإقليمان، فرفض نصف ناخبي صوماليالاند الدستور، فيما حُظي بتأييدٍ قوى في الصومال الإيطالي.

وعلى المستوى الاقتصادي، تركز إسرائيل على الاحتياجات التنموية لصوماليالاند، خاصةً الملفات وثيقة الصلة بالحياة اليومية لشعبها (الزراعة، والثروة الحيوانية، والتعليم، والصحة)، بغية زيادة درجة اعتماده عليها، وبناء شبكات مصالحٍ تنموية ومجتمعية يصعب فصلها عن التعاون السياسي والإستراتيجي. كما تحرص إسرائيل على ترسيخ ومأسسة التعاون، إذ وقعت إعلانًا للتعاون الإستراتيجي خلال زيارة إيرو لها، حتى يكون مرجعيةً للمبادرات اللاحقة، وأنشأت منتدى رجال الأعمال بالبلدين، وغرفة التجارة المشتركة [44].

كما تشرف الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي (MASHAV) حاليًا على برامج لزيادة القدرات في مجال الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة الموارد المائية، ومعالجة المياه وإعادة تدويرها، ونقل تقنيات الزراعة في البيئات الجافة، وتصنيع اللحوم وتخزينها وتصديرها. وتعمل أيضًا على تطوير المنطقة الحرة بميناء بربرة وتحسين خدماته اللوجستية، وبحث فرص عمل الشركات الإسرائيلية في تلك المشروعات، ما يتيح لإسرائيل تعزيز حضورها بشبكة الممرات التجارية بالقرن الأفريقي وخليج عدن. وقد كانت تلك الملفات محورًا لمباحثاتٍ بين وزيري الصناعة نيربركات والمالية بتسلئيل سموتريتش في إسرائيل مع إيرو لدى زيارته للقدس.

وعلى المستوى العسكري-الأمني، صرَّح يسرائيل كاتس وزير دفاع إسرائيل في يونيو 2026 بأنَّ بلاده تتولى بالفعل تدريب ورفع قدرات القوات المسلحة والشرطة في صوماليالاند. وهو ما يعززه اصطحاب إيرو خلال زيارته للقدس كلًا من وزير الدفاع محمد يوسف علي، ورئيس أركان القوات المسلحة، ونائب رئيس جهاز الاستخبارات.

ويتصل بذلك التعاون الاستخباراتي، ما صرَّح به كاتس في يونيو 2026 بأنَّ الجانبين تعاونا معلوماتيًا لسنواتٍ في عمليات وصفها بأنها «ستظل سرية». وقد كشفت صحيفة

«لوموند» الفرنسية في يوليو 2026 تلقي مسؤولين استخباراتيين من صوماليالاند تدريبًا في تل أبيب. وأكد إيرو اهتمام بلاده بالاستفادة من خبرة إسرائيل في مجال الأمن السيبراني وتأمين الملاحة ومكافحة الإرهاب، وهو ما أكده أيضًا ديقا قاسم مدير الإدارة السياسة بوزارة الخارجية في صوماليالاند.

رابعًا: مؤشرات التحول وأنماط التوظيف الإسرائيلي

رغم أنَّه لم يمض سوى أقل من عامٍ على الاعتراف الإسرائيلي، فقد بدا أنَّ ممارسات حكومة هرجيسا تجاه تل أبيب تعكس نمطًا من المقايضة الجيوسياسية، تضع بموجبه صوماليالاند كافة إمكانياتها من أجل القيام بأدوارٍ وظيفية نوعية تخدم المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية، مقابل الحفاظ على الاعتراف والعمل على توسيع نطاقه دوليًا، وهو مكسبٌ يمكن تقييمه بأنَّه غير مضمونٍ ومرتفع المخاطر.

فمن قبل الاعتراف، حرصت صوماليالاند على إبراز دورها كحليفٍ أمني موثوق يمكن لإسرائيل الاعتماد عليه، لذا انخرطت في تعاونٍ أمني غير معلن معها دون مقابلٍ واضح، سوى وعودٍ إسرائيلية ببحث الاعتراف. وقد شمل التعاون الأمني آنذاك تقديم معلوماتٍ استخباراتيةٍ ودعمٍ لوجيستي لعملياتٍ عسكريةٍ إسرائيلية أو بالأحرى لضربات وقائية، وهو ما يعني أنَّ الاعتراف لم يكن بدايةً للعلاقات وإنما إعلانٍ عن نقلها من السرية إلى العلنية والمؤسسية.

وخلال مرحلة المفاوضات المكثفة السابقة للاعتراف، تعمَّد المسؤولون في صوماليالاند إبراز الاستعداد لمنح إسرائيل حقوق وصول لوجيستي وعملياتي إلى ميناء بربرة، واستضافة وجودٍ عسكري إسرائيلي مستقبلًا، لحماية مصالح تل أبيب وحلفائها وموازنة القوى الإقليمية الفاعلة بالمنطقة، مثل مصر والسعودية وتركيا وإيران، رغم ما قد يحمله ذلك من مخاطر الاستهداف المباشر لأهدافٍ حيوية داخل صوماليالاند.

وهنا تجدر الإشارة إلى تصريحين صدرا في أكتوبر 2026. أولهما لمحمد عثمان فاضل مستشار الشؤون الخارجية للرئيس إيرو، والذي أكد تطلع هرجيسا للدعم الإسرائيلي لموازنة النفوذ العسكري التركي المتصاعد بالصومال. والآخر لمحمد عمر حاجي سفير صوماليالاند لدى إسرائيل، والذي اعتبر أنَّ قمة العلمين بين مصر والصومال والسودان وإريتريا، تهدد الاستقرار الإقليمي، ردًا إلى إعلانها رفض اعتراف إسرائيل بصوماليالاند.

ارتباطًا بما سبق، أكد إيرو امتلاك بلاده جيشًا نظاميًا بوسعه المشاركة في صنع السلام الإقليمي، من خلال المساهمة في ترتيباتٍ عسكريةٍ تخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة، فأكد استعداده لإرسال 2000 جندي ضمن قوة الاستقرار الدولية المقترحة بقطاع غزة، أي نحو 10% من القوام المبدئي للقوة (20 ألف)، إذا ما طُلب ذلك رسميًا. ويبدو أنَّ

هذا العرض السخي الذي يصعب على دولٍ أكثر استقرارًا تقديمه قصد به إثبات صواب موقف إسرائيل عندما راهنت على الاعتراف بصوماليالاند، وتحفيز واشنطن على الاعتراف. لم تقتصر مؤشرات التحول الوظيفي على الجانب الأمني، لكنها امتدت إلى تبني مواقف سياسية داعمة للمصالح الإسرائيلية في غزة والمحيط الإقليمي حتى من قبل الاعتراف. إذ تجنَّبت هرجيسا إدانة ممارسات حكومة نتينياهو في حرب غزة، وذلك لإبراز أنَّها شريك لا يكترث بالضغوط الشعبية والإقليمية، وأنَّها تفصل بين الملف الإنساني والوظيفة الجيوسياسية.

أما بعد الاعتراف، فقط انتقلت حكومة هرجيسا من التطبيع إلى الاصطفاف مع مخططات إسرائيل. وهو ما يعكسه إخفاؤها بنود إعلان التعاون الإستراتيجي بينهما في يونيو 2026، ما يوحي بوجود تعهداتٍ يصعب الإفصاح عنها، بالإضافة إلى انفراد صوماليالاند بكونها أول كيانٍ عربي وأفريقي يفتتح فعليًا سفارة في القدس، فيما يضفي اعترافًا عمليًا على القدس بوصفها عاصمة لها. ويدل على أنَّ هرجيسا أضحت تقيم تحالفًا شبه حصري مع إسرائيل، وتمنح علاقتها بها وزنًا يفوق علاقاتها بمحيطها العربي والإقليمي.

وبالرغم من أنَّه كان يمكن لصوماليالاند الاكتفاء بافتتاح سفارةٍ في تل أبيب، ثم توظيف ورقة القدس لاحقًا، لكن يبدو أنَّها أرادت أن تمنح إسرائيل نصرًا دبلوماسيًا استثنائيًا وغير مسبوقٍ بعد ستة أشهر فحسب من الاعتراف لعله يحفز دولًا أخرى على نقل سفاراتها إلى القدس، وبالتالي يزيد من قبول الشارع الإسرائيلي والدوائر السياسية فيها بتقديم كافة أشكال الدعم لصوماليالاند.

استنادًا لما سبق، يمكن القول بأنَّ العلاقة تتجه بخطواتٍ واسعةٍ وسريعةٍ نحو نموذج «الحليف الوظيفي»، حيث لا ترتبط أهمية صوماليالاند بما تملكه من مقدراتٍ قومية، وإنما بقدرتها على تقديم وظائف أمنية وجيوسياسية تخدم مصالح إسرائيل.

رغم تعاظم أهمية الدور الأمني لصوماليالاند في حسابات صانع القرار الإسرائيلي، يتوقع لجوء إسرائيل إلى المرونة التكتيكية، فتركز على أنماطٍ أقل ظهورًا تجنبًا لاستهداف مصالحها في القرن الأفريقي أو تحول صوماليالاند من موردٍ إستراتيجي إلى ميدانٍ للحرب بالوكالة. ولعل هذا هو ما دفع وزير دفاع صوماليالاند إلى نفي وجود تلك القاعدة أو إجراء مفاوضاتٍ بشأنها.

ولعل تحليل السلوك العسكري الإسرائيلي يرجح أنَّها لن تتجه نحو إقامة قاعدةٍ عسكريةٍ تقليدية تعتمد على وجودٍ عسكري دائمٍ لقواتها بصوماليالاند، فإسرائيل عادةً لا تفعل ذلك، وإنما تحشد قواتها داخل حدودها، فيما تستفيد من التسهيلات التي يقدمها حلفاؤها الخارجيون في إقامة نقاطٍ للمراقبة، أو التمركز في منشآتهم العسكرية، بغية تنفيذ عملياتٍ استباقية خارجية خاطفة.

في المقابل، ستركز إسرائيل على بناء الثقة التدريجي مع هرجيسا، عن طريق التعاون في مجالات منخفضة المخاطر وعالية الفائدة مثل التجارة والزراعة والطاقة والتكنولوجيا، وفي غضون ذلك يتم تحقيق الأهداف الأمنية، وذلك من خلال:

1. بناء أبراجٍ للرصد والمراقبة بغية مراقبة تحركات الحوثيين، والاعتراض المبكِّر للصواريخ والمسيرات الحوثية. إذ تقع بربرة على بعد 353 ميلًا جويًا من صنعاء، فيما تبعد الأخيرة عن تل أبيب ب 1295 ميلًا جويًا، وهو ما يعني أنَّ إسرائيل ستتمكن حال استخدامها مطار بربرة من تقليل المسافة بينها وبين معقل الحوثيين في صنعاء بنسبة 70% تقريبًا.
2. إنشاء منصاتٍ لإطلاق صواريخ ومسيرات ضد الحوثيين أو «حركة الشباب المجاهدين»، أو ضد أهداف أخرى في المنطقة. وهو ما يمكن تنسيقه مع القيادة الأمريكية لأفريقيا «أفريكوم»، التي تستفيد من الدعم الذي تقدمه القاعدة العسكرية الأمريكية بجيبوتي.
3. الاستفادة من إمكانيات المطار العسكري في بربرة، فمدرجه يقع عند مستوى سطح البحر تقريبًا (9 م فوق سطح البحر)، وهو الأطول في أفريقيا 4,140 كم، ما يؤهله لاستقبال الطائرات العسكرية الثقيلة وقاذفات القنابل، ويتيح لها طاقة إقلاعٍ ومناورةٍ قصوى دون معوقاتٍ مناخية أو تضاريسية. كما أنَّه مزودٌ بـ 18 خندقًا لتخزين الذخيرة والوقود، ما يسمح للمقاتلات بالتزود بالوقود خلال العمليات التي قد تنفذها.
4. دعم الفصائل اليمنية المسلحة المناهضة للحوثيين، مثل فصيل طارق محمد عبدالله صالح، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أعلن مسبقًا استعداده للتعاون مع أي جهةٍ في العالم لتأمين باب المندب. كما أنَّه يتمتع بشبكة علاقاتٍ مع قوى إقليمية عديدة، ما يجعله فاعلًا محتملًا للتعاون مع إسرائيل. (يسهم ذلك في استنزاف الحوثيين من دون حاجةٍ لتدخلٍ إسرائيلي مباشر).
5. بحث إمكانية استكمال مشروع «بلو-رامان» حال تحجيم القدرات العسكرية للحوثيين وتنامي وجود الشركات الإسرائيلية بصوماليالاند، فتمكن تل أبيب من استكمال هذا المشروع سوف يعزِّز قدرتها على منافسة مصر التي تهمين على حركة نقل الكابلات عبر البحر الأحمر إلى أوروبا، حيث يمر عبر مصر 17% من حركة البيانات العالمية، وحوالي 90% من البيانات بين آسيا وأوروبا.

خامسًا: مستقبل التحالف وقابلية النموذج للتعميم

بالرغم من أنَّ العلاقات الوظيفية ليست مؤسسية وإنما مرنة وسريعة التغير، وأنَّه يصعب تقدير مدى استدامتها أو تحديد مآلاتها المستقبلية، فإنَّ المعطيات المرتبطة بحالة إسرائيل-صوماليالاند ترجِّح استمرار التحالف وتزايد طابعه المؤسسي، وتركيز تل أبيب على دعم هرجيسا تنمويًا. لكن استدامة العلاقة ستظل مرهونةً بمجموعةٍ من الاعتبارات لعل أهمها: قدرة إسرائيل على توسيع نطاق الاعتراف بصوماليالاند، وانفتاح هرجيسا على

تقديم موقعها الجغرافي كمورِدٍ إستراتيجي، وقدرتهما معًا على مجابهة ضغوط المحيط العربي والإقليمي الرافض للاعتراف، والمتمسك بوحدة الصومال الفيدرالي.

وبالرغم من أنَّه يُستبعد عمليًا تراجع إسرائيل عن الاعتراف في المدى المنظور، فإنَّ ذلك لا يمنع من تعليق بعض التفاهمات أو الاتفاقيات المرتبطة به، أو إبطاء وتيرة التعاون، حال تبلور معطياتٍ جديدة، ولعل من أهمها على الجانب الإسرائيلي: تغير قيادة الحكومة أو إعادة ترتيبها للأولويات، أو إدراك إسرائيل أنَّ هرجيسا ليست قادرةً عمليًا على الوفاء بمقتضيات الوظيفة الأمنية المستهدفة، أو حدوث تراجعٍ نسبي في أهمية تلك الوظيفة إذا توصلت إسرائيل إلى تهدئةٍ مع إيران، ومن ثم الحوثيين.

في المقابل قد ترى صوماليالاند أنَّ الاعتراف ظل خطوةً رمزيةً لم تستتبعها اعترافاتٌ من دولٍ أخرى، أو أنَّ مكاسب التحالف أضحت تتركز في الجانب الإسرائيلي، أو أنَّ تل أبيب أفرطت في توظيفها أمنيًا لدرجةٍ تقوض شرعية حكومة هرجيسا أو تعرضها لمخاطر أمنية، إذ توعَّد الحوثيون و«الشباب المجاهدون» باستهداف أي وجودٍ عسكري إسرائيلي بصوماليالاند، ما قد يحول تحالفهما إلى عبءٍ يزيد عزلة صوماليالاند ويكرِّس هشاشتها[45].

أما عن قابلية نموذج تحويل الكيان الهشّ إلى «حليفٍ وظيفي» للتكرار والتعميم، فيمكن القول بإمكانية حدوث ذلك حال توافر مجموعة متداخلة من الشروط، لعل أهمها امتلاك الكيان مقوماتٌ إستراتيجيةٌ، ووجود حاجةٍ إسرائيليةٍ ماسة لتوظيف تلك المقومات، بالتزامن مع معاناة الكيان من فجوةٍ كبيرةٍ في الاعتراف الدولي، وتعرضه لتهديداتٍ وجوديةٍ، وافتقاده إلى أطراف أخرى يمكنه التعويل عليهم.

لكن تبدو هنا أهمية التمييز بين صناعة الحليف الوظيفي والاعتراف الرسمي به كدولةٍ مستقلة، فصناعة الحليف وتوظيفه قد يكون أيسر بالنسبة لإسرائيل، بالنظر إلى فارق الإمكانيات وحاجة الكيان الهشّ للدعم. أما الاعتراف فيتطلب ما هو أبعد، إذ يستلزم وجود دورٍ للحليف في حماية إسرائيل من تهديدٍ أمني وجودي، وتوافر بيئةٍ إقليمية مواتية، تقلل من تكلفة الاعتراف.

يتضح ذلك لدى مقارنة حالة إسرائيل-صوماليالاند بحالاتٍ انفصاليةٍ أخرى تبدو مشابهة، وإن كانت تختلف في الأبعاد والتفاصيل. ومن أهمها: تايوان، وكردستان-العراق، وبلوشستان في باكستان، وكازامانس في السنغال، ومنطقة القبائل بالجزائر. إذ ترتبط الحالات المذكورة بمعطياتٍ ترجح استمرار إسرائيل في التواصل الاستخباراتي معها، ودعمها سياسيًا وعسكريًا، بغية توظيفها كأوراقٍ للمناورة والضغط السياسي دون بلوغ عتبة الاعتراف.

بالنسبة لتايوان، تمثل الصين بثقلها السياسي والاقتصادي العالمي عائقًا مانعًا، إذ تتمسك بكين بمبدأ «صين واحدة»، وترى أي تحدٍّ لهذا المبدأ بمثابة تهديدٍ خطيرٍ ومباشرٍ لسيادتها الوطنية ووحدة أراضيها. وبالتالي ستواجه إسرائيل لدى اعترافها بتايوان ردًا صينيًا قويًا، يمكنها تجنبه عن طريق تحقيق مصالحها الاقتصادية والتكنولوجية مع تايوان عبر قنواتٍ غير دبلوماسية [46].

أما كردستان العراق، فتملك إسرائيل تاريخًا من التعاون معه، إذ دعمت قوات «البشمركة» الكردية – بتنسيقٍ مع شاه إيران – منذ 1963 حتى 1975، بغية زعزعة استقرار العراق، ثم جدَّدت دعمها لاستقلال إقليم كردستان عام 2017، عبر استفتاءٍ شعبي، بغية تعزيز حضورها الإقليمي ومراقبة إيران.

لكن تل أبيب تمنح الأولوية حاليًا لعدم التصعيد المباشر مع تركيا، التي تعارض بشدةٍ وجود دولةٍ كردية مستقلة على حدودها، بالنظر إلى مخاطر ذلك على أمنها القومي، حيث تخشى أنقرة تصاعد النزعة الانفصالية لدى الأكراد داخل أراضيها، والذين تصل نسبتهم إلى 20% من السكان [47].

وفي حالة إقليم بلوشستان الحدودي بين باكستان وإيران، حيث يطالب البلوش بالانفصال عن باكستان، وإقامة دولة بلوشستان الكبرى [48]، تبرز باكستان والصين بوصفهما عائقًا أمام أي اعترافٍ إسرائيلي محتمل بكيانٍ بلوشي مستقل، فباكستان تتمسك بسيادتها على الإقليم (44% من مساحتها)، الذي يقع به ميناء جوادر ذي الأهمية الفائقة، والذي يرتبط بمصالح إستراتيجية مع الصين (الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني)، ما يقلل الحافز للاعتراف، خاصةً أنَّ «جيش تحرير بلوشستان» الذي يتزعم الانفصال لا يسيطر على الأرض، وإنما يشنُّ هجماتٍ متقطعةٍ ضد القوات الباكستانية.

لذا يُرجَّح استمرار إسرائيل في دعم الانفصاليين استخباراتيًا وعسكريًا سياسيًا كأداةٍ فعالةٍ منخفضة التكلفة لإضعاف باكستان وتطويق إيران دون اعتراف [49]. وهو مسارٌ يتكامل مع سعي تل أبيب إلى تكثيف تعاونها في مجال الاستخبارات والأمن السيبراني مع أذربيجان، المحاذية لشمال إيران، بما يتيح لتل أبيب ممارسة ضغوطٍ إضافية على طهران، دون أن يعني ذلك تحالف البلدين ضد إيران.

وبخصوص حالة كازامانس [50]، فتمنح إسرائيل الأولوية لعلاقتها بالسنغال، خاصةً أنَّ القوات الحكومية تسيطر على الإقليم عسكريًا وإداريًا، وأنَّ المعارضة المسلحة «حركة القوى الديموقراطية» انقسمت إلى ثلاثة فصائل، وقع أحدها «الفصيل الجنوبي» اتفاقًا للتسوية مع الحكومة عام 2022، يتضمن إدماجه عناصره في الجيش الوطني، مقابل تعهداتٍ بتنمية الإقليم، فضلًا عن أنَّ اعتراف إسرائيل به سيدخلها أيضًا في صدامٍ غير مبررٍ مع منظمة «إيكواس»، ودولٍ فاعلةٍ بغرب أفريقيا، وخاصةً نيجيريا، التي تُحظى بعلاقاتٍ

اقتصاديةٍ وعسكرية ممتدة مع إسرائيل، والتي خاضت حربًا أهلية بين عامي 1967 و1970 إثر إعلان إقليم بيافرا استقلاله من جانبٍ واحد، ولا تزال تواجه حركاتٍ تطالب بإحياء هذا المشروع الانفصالي.

أما منطقة القبائل بالجزائر، فتمثل أبرز الحالات المرشحة لخلق علاقة «تحالف وظيفي» مع إسرائيل في المدى المنظور. فمنذ 2012 يتواصل فرحات مهني رئيس «حركة تقرير مصير القبائل| Movement for the Self-Determination of Kabylie » (ماك-MAK) مع إسرائيل طلبًا للدعم السياسي [51].

ومع تأسيسه ما يسمى «جمهورية القبائل» في 14 ديسمبر 2025 في منفاه بفرنسا، كثَّف اتصاله بإسرائيل لأجل الاعتراف الرسمي. وبالفعل ناقش الكنيست في يناير 2026 مقترحًا عاجلًا قدمه دان إيلوز، النائب بحزب «الليكود» بغية الاعتراف بجمهورية القبائل، وذلك لإضعاف الجزائر التي تمثل -بحسبه- إحدى أضلاع «محور الشر» المرتبط بإيران، والتي تتمسك برفض إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع إسرائيل، وتتصدى للنفوذ الإسرائيلي في شمال وغرب أفريقيا[52].

لكن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تفضل إستراتيجية التدرج المدروس، وذلك بتوظيف ماك للضغط على الجزائر، وتأجيل الاعتراف لحين اكتمال التنسيق الإقليمي، خاصةً أنَّ ماك حتى الآن أقرب إلى حركةٍ افتراضيةٍ لا تملك حضورًا سياسيًا أو عسكريًا داخل الجزائر، وأنَّ الاعتراف يتقاطع مع مصالح وجودية بالنسبة للمغرب، الذي يسعى منذ سبعينيات القرن الماضي لضم الصحراء إلى سيادته. كما سيتناقض مع إقرار إسرائيل في أغسطس 2023 بسيادة المغرب على الصحراء، والذي عكس انحيازًا إسرائيليًا للدولة المغربية على حساب جبهة البوليساريو الصحراوية المدعومة جزائريًا.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأنَّ صوماليالاند لا تمثل نموذجًا يمكن استنساخه بمجرد ظهور كياناتٍ انفصاليةٍ غير معترف بها دوليًا. فهي حالة استثنائية توافرت فيها كافة العوامل التي جعلت الاعتراف ممكنًا، أما الحالات المشابهة الأخرى فلا يتوافر فيها الحافز للاعتراف، خاصةً التهديد الأمني الوجودي والبيئة الإقليمية المواتية، لذا ستستمر إسرائيل في توظيفها دون اعترافٍ طالما بقيت المعطيات الراهنة.

ويرتبط بذلك أيضًا تواصل إسرائيل مع كياناتٍ أخرى غير انفصالية، وإن كانت تتطلع لتقلد السلطة أو المشاركة فيها بثقلٍ كبير، أو تحقيق مكاسب تنموية معينة. ومن أبرز تلك الكيانات:

1. حركة 23 مارس في شرق الكونغو الديموقراطية، التي قد تستخدمها تل أبيب كورقةٍ تفاوضيةٍ مع حكومة كينشاسا مقابل الحصول على معادن إستراتيجية.

2. حركة تحرير السودان / فصيل عبدالواحد نور في دارفور، حيث تحتفظ إسرائيل باتصالاتٍ معها، كورقة ضغطٍ إزاء الخرطوم عند الاقتضاء، لا سيما أنَّ المطالب الانفصالية لم تنضج بعد في دارفور، فهي ليست مطلبًا شعبيًا توافقيًا، كما أنَّ تل أبيب لا تزال تراهن على استكمال التطبيع مع السلطة الشرعية في الخرطوم، تحت مظلة «اتفاقيات إبراهام».
3. الجيش الليبي في بنغازي بقيادة خليفة حفتر، وحكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبدالحميد الدبيبة في طرابلس، حيث تتطلع إسرائيل للتطبيع مع ليبيا من خلالهما، فيما يسعى كلاهما للنفاذ إلى إسرائيل كمدخلٍ للولايات المتحدة.

خاتمة

خصلت الدراسة إلى أنَّ الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند ليس مجرد خطوةٍ قانونية- دبلوماسية نحو إقامة علاقةٍ رسميةٍ مع حليفٍ جديد، بقدر ما أنَّه أصبح أداةً لإعادة بناء شبكات النفوذ وتوازنات القوى الإقليمية، من خلال إدماج كياناتٍ محدودة الاعتراف في تحالفاتٍ وظيفية، والاعتماد عليها في أداء وظائف أو أدوار تفوق أوزانها السياسية والقانونية.
وقد كشفت حالة صوماليالاند عن مفارقتين أساسيتين، أولهما أنَّه بينما تميل الدول إلى بناء علاقاتٍ مع دولٍ مستقرة أقدر على تحمل الالتزامات، تحرص إسرائيل على النفاذ إلى كياناتٍ هامشيةٍ بعيدة عن مراكز صنع القرار الدولي، بوصفها أكثر قابلية للتوظيف الخارجي والقيام بمهامٍ ربما لا تستطيع دول معترف بها أدائها. أما المفارقة الثانية، فهي أنَّ محدودية المكانة الدولية لكيانٍ ما لا تنفي أنَّه قد يحظى بقيمةٍ إستراتيجية فائقة، خاصةً إذا كانت هناك أطرافٌ دوليةٌ معينة تحتاج بشدة إلى استثمار تلك القيمة.
في ضوء ذلك، كشفت الدراسة أنَّ تصاعد هجمات الحوثيين في العمق الإسرائيلي عقب «طوفان الأقصى» عام 2023 كان العامل الأكثر تأثيرًا في دفع إسرائيل للاعتراف الرسمي، إذ شكَّلت تلك الهجمات إخلالًا بمعادلة الأمن الإسرائيلي القائمة على نقل المعارك للخارج، وتوجيه ضرباتٍ استباقية.
وقد تفاعلت هذه الضرورة الأمنية مع عوامل أخرى خلقت سياقًا مواتيًا للاعتراف، ومن أهمها اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، وتنامي رغبة حكومة هرجيسا في التطبيع، وعدم وجود دولٍ بديلةٍ بالقرن الأفريقي يمكن لإسرائيل التعويل عليها، بالإضافة للتفهم الأمريكي لحاجة إسرائيل لتعزيز أمنها.
وبالنسبة لمسار الاعتراف، فقد مرَّ بعمليةٍ تراكمية بدأت بالتحفظ الدبلوماسي، ثم الاستكشاف والتقارب، والمباحثات التمهيدية، وصولًا للمفاوضات المكثفة التي انتهت بقرار الاعتراف. وقد عكس هذا التطور تحولًا في التقدير الإسرائيلي للوزن النسبي لموقع صوماليالاند ودورها في تعزيز أمن إسرائيل.

وبالرغم من لجوء إسرائيل إلى أدواتٍ عديدةٍ لإدماج صوماليالاند في علاقة «تحالفٍ وظيفي»، فقد كان الاعتراف بمثابة الأداة الجيوسياسية التي كانت تنشدها حكومة هرجيسا، والتي لولاها ما نجحت مفاوضات الدولتين بشأن التطبيع ومأسسة العلاقات.
أما عن أبرز مؤشرات تحول صوماليالاند إلى «حليفٍ وظيفي»، فمن أهمها: السرعة الفائقة في التوافق بشأن إتاحة تسهيلاتٍ لوجستيةٍ وعسكرية لإسرائيل في ميناء ومطار بربرة، وتوقيع اتفاقٍ للتعاون الإستراتيجي بمجرد تبادل التمثيل الدبلوماسي. وافتتاح سفارة لصوماليالاند بالقدس، ما ينقل العلاقة من التطبيع الدبلوماسي إلى الاصطفاف الكامل أمنيًا وسياسيًا.
وعلى مستوى اختبار الفروض، أيد البحث الفرض الأول، مؤكدًا أنَّ موقع صوماليالاند لم يكن متغيرًا جديدًا في حسابات إسرائيل، لكن هجمات الحوثيين رفعت من قيمته في تقدير صانع القرار، ودفعته للاعتراف رغم التكلفة المترتبة عليه.
أما الفرض الثاني، الذي يفسِّر نشوء التحالف الوظيفي بين الطرفين بالتلاقي بين حاجة إسرائيل للموقع وصوماليالاند للاعتراف الدولي، فقد أيدته نتائج الدراسة أيضًا، لكن هنا تبدو أهمية التحفظ بأنَّ اكتمال الطابع الوظيفي للتحالف واستدامته يظل مرهونًا بعددٍ من العوامل، أهمها قدرة إسرائيل على توسيع الاعتراف الدولي بصوماليالاند، وقدرة الأخيرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة الأمنية المطلوبة منها.
أما أبرز ما يُستفاد من الدراسة، فهو:
1. إنَّ الكيانات محدودة الاعتراف ليست أطرافًا سلبية في النظام الدولي، وليست عبئًا دائمًا على محيطها الإقليمي، فقد تكون قادرةً على الدخول في علاقاتٍ نشطةٍ يستفيد منها جميع أطرافها.
2. إنَّ حصول تلك الكيانات على اعترافٍ من دولةٍ واحدةٍ لا يضمن بالضرورة انتهاء هشاشتها القانونية، فقد يتيح الاعتراف فرصًا جديدة، لكنه قد يفرض عليها التزاماتٍ تفوق قدراتها، ما قد يأتي بنتائج عكسية تعمق هشاشتها وتزيد من عزلتها.
3. إنَّ المقارنة مع حالات تايوان، وكردستان العراق، وبلوشستان، وكازامانس، ومنطقة القبائل في الجزائر تكشف أنَّ نموذج إسرائيل-صوماليالاند لا يمكن تعميمه بصورةٍ تلقائية، فدعم كياناتٍ محدودة الاعتراف وإقامة علاقاتٍ وظيفية معها أيسر من الاعتراف الرسمي بها. إذ يتطلب ذلك توافر اعتباراتٍ أمنيةٍ قوية وبيئةٍ إقليمية مواتية تبرر تحمل تكلفة الاعتراف، لذا فإنَّ حالة صوماليالاند تمثل نموذجًا تفسيريًا مشروطًا وليس نموذجًا قابلًا للاستنساخ.
4. إنَّ انشغال العرب والأفارقة بمعالجة الهشاشة الأمنية بالصومال، على حساب معالجة أوضاع صوماليالاند، ساهم في استمرار تباعدهما، وتنامي فجوة الاعتراف

لـدي صوماليالانـد، وهـو مـا اسـتغلته إسـرائيل في التطبيـع معهـا والعمـل علـى تحويلهـا إلى «حليـفٍ وظيفـي». وبالتـالي فـإنَّ التحـدي الأهـم أمـام العـرب والأفارقـة يتمثـل في إعـادة دمـج صوماليالانـد في الدولـة الفيدراليـة، وعـدم التفريـط فيهـا لمصلحـة أطـرافٍ خارجيـة.

المراجع والمصادر

(1) تمثل نظرية التبعية اتجاهًا فكريًا، تبلور في أمريكا اللاتينية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وازدهر خلال السبعينيات، ثم امتد تأثيره إلى دراسة أوضاع الدول النامية في آسيا وأفريقيا. وتستند مرجعيته إلى الماركسية والبنيوية الاقتصادية. ومن أهم رواده: راؤول بريبينش، وثيوتونيو دوس سانتوس، وسمير أمين، ووالتر رودني.

(2) **Nina Caspersen and Sophie Gueudet, "No Longer What You Used to Be: Renegotiating Relations between De Facto States and Their Patrons," European Journal of International Relations, (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 31, no. 1, 2025), Pp 178–202.**

(3) **Ibid.**

(4) **Jennifer Joy, "Somaliland and Taiwan: Unrecognized Sovereignty and Patron–Client State Relations," (Washington : University of Washington, Master's Thesis, Jackson School of International Studies, 2021), P.4.**

(5) **African Union Commission, AU Fact–Finding Mission to Somaliland (30 April to 4 May 2005), (Addis Ababa: African Union Commission, 2005), Pp 1–4.**

(6) صهيب محمود، "الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند: من مطلب تقرير المصير إلى مأزق الاصطفاف مع قوة احتلال"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 29 يونيو 2026).

(7) يرتبط باقتصاديات تصدير الثروة الحيوانية نحو 70% من السكان بشكل مباشر وغير مباشر. كما تسهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي. انظر:

Nadhem Mtimet et al., "Zoonotic Diseases and the COVID–19 Pandemic: Economic Impacts on Somaliland's Livestock Exports to Saudi Arabia," Global Food Security, (Amsterdam: Elsevier, 28, 2021), Article 100512.

(8) تعد علاقة صوماليالاند وتايوان مثالًا لتلك النوعية من الروابط المصلحية الوظيفية. إذ تعاني الدولتان عدم الاعتراف الخارجي. ولعل ذلك ما دفعهما إلى إقامة علاقات ثنائية في يوليو 2021، وتبادلهما افتتاح مكتب للتمثيل السياسي عام 2020. انظر:

Jennifer Joy, "Somaliland and Taiwan, Ibid, P1.

(9) **Asher Lubotzky, "Somaliland and Israel: Considerations Regarding Recognition and Cooperation," INSS Insight, (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies, no. 2062, (November 24, 2025), Accessed 14 Jul 2026, https://is.gd/AASqA3**

(10) 129 كم هي المسافة بين أقرب نقطة من الساحل الغربي لصوماليالاند وباب المندب باستخدام آلية مسافة الدائرة العظمي، التي تعتمد على الإحداثيات الجغرافية للمواقع.

(11) حتى يناير 2025 كان الحوثيون قد أطلقوا نحو إسرائيل أكثر من 320 مسيرة من طراز صمد 2، وصمد 3، و200 صاروخ باليستي من طراز فلسطين وذو الفقار، فضلًا عن صواريخ مجنحة من طراز قدس. انظر:

Yonah Jeremy Bob, "Despite Major Strike, Houthis Target Israel with New Drone Attack," The Jerusalem Post, (January 13, 2025), accessed 11 Jul 2026, https://www.jpost.com/middle–east/article–837277

(12) تبلغ مساحة تل أبيب 52 كم2، فيما بلغ عدد سكانها عام 2024 نحو 500 ألف نسمة، بكثافة سكانية تقارب 9600 نسمة/كم2. ولهذا فإن وصول الصواريخ والمسيرات الحوثية للمناطق المأهولة سوف يحدث خسائر بشرية ومادية فادحة. (تم الاعتماد في تحديد عدد السكان على تقرير تل أبيب للمراجعة المحلية الطوعية الصادر عام 2025).

(13) **Dean Shmuel Elmas, "Arrow 3 intercepts second Israel–bound Houthi missile," Globes, (November 15, 2023), accessed Jul 2. 2026. https://is.gd/9xBfrI**

(14) **Gad Lior, "Gaza Ceasefire, Fiscal War: Treasury Blocks Multi–Billion IDF Funding Boost as Postwar Budget Fight Heats Up" ,Ynet News, (December 10, 202), accessed Jul 1. 2026. https://is.gd/vs8FIa**

(15) استهدفت إسرائيل البنية التحتية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما شمل محطة حزيز الكهربائية جنوب صنعاء، ومحطة رأس كثيب الكهربائية قرب الحديدة، وموانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، ومطار صنعاء الدولي.

(16) لا ترتبط إسرائيل حاليًا بأي كابلات تمتد عبر البحر الأحمر، وإنما ترتبط بالعالم معلوماتيًا بنسبة 100% من خلال ثلاث كابلات بحرية، تمتد إليها من إيطاليا واليونان وقبرص عبر البحر المتوسط. وبالنظر إلى كون تلك الكابلات تعمل بطاقتها القصوى، فهناك حاجة إسرائيلية إلى زيادتها، عبر مشروع بلو–رامان الذي ينفذه تحالف بقيادة شركة جوجل (Google) الأمريكية، ومعها تيليكوم إيطاليا سباركل (Telecom Italia Sparkle)، وعمانتل (Omantel) العمانية، وألكاتيل الفرنسية للشبكات البحرية (Alcatel Submarine Networks) وإنفينيرا الفنلندية (Infinera)، بينما تنفذ شركة بيزك (Bezeq) الإسرائيلية الربط البري بين البحر المتوسط والبحر الأحمر داخل إسرائيل.

(17) رغم الحضور العسكري المكثف لتركيا في الصومال منذ تأسيسها قاعدة عسكرية فيها عام 2017، وتوليها تدريب قوات النسور "غورغور"، ومصادقة برلمانها على إطار دفاعي عام 2024 لبناء القوات البحرية الصومالية، فإن إسرائيل لم تنزعج أكثر إلا مع تصاعد هجمات الحوثيين وعودة إيران للقرن الأفريقي. انظر:

Marie de Vries, "The Red Sea Power Game: Israel's Recognition of Somaliland and the Contest for Influence in the Horn of Africa," (Toulon: Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques, March 2, 2026).

(18) نفذت إسرائيل في 24 يوليو 2024 عملية "الذراع الطويلة"، مستهدفة ميناء الحديدة التابع للحوثيين. كما استهدفت غارات إسرائيلية اجتماعًا لكبار مسؤولي حكومة الحوثيين في صنعاء في أغسطس 2025، لتسفر عن مقتل رئيس الحكومة أحمد غالب الرهوي وبعض الوزراء.

(19) **Yoel Guzansky, "Israel's Periphery Doctrines: Then and Now," Middle East Policy (Oxford: Wiley–Blackwell Publishing, Vol. 28, Nos. 3–4, Fall–Winter 2021) pp. 88–100.**

(20) لا تتوافر أرقام موثوقة حول حجم الاستثمارات الإسرائيلية في صوماليالاند، أو قيم التجارة المتبادلة. بل إن إسرائيل لا تستورد اللحوم أو الماشية منها، حيث إنها تطبق معايير صارمة لضمان سلامة الغذاء.

(21) **Asher Lubotzky, Ibid.**

(22) وجه رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو الشكر لرئيس الموساد على دوره في انجاز ملف الاعتراف بصوماليالاند. انظر: د. حمدي عبد الرحمن حسن، «دلالات اعتراف إسرائيل بصوماليالاند»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، **27** ديسمبر **2025**.

(23) تملك إسرائيل خبرات طويلة في صناعة الحلفاء الوظيفيين. ومثال ذلك دعمها مليشيا "جيش لبنان الجنوبي"، الذي تشكل عام **1976**، حيث وظفته في اجتياحها للبنان عام **1982** وحماية الحزام الأمني الذي أقامته بالجنوب اللبناني.

(24) **Geeska , Is Somaliland becoming part of Israel's shadow-war architecture? , (6 June 2026), accessed Jul 9. 2026. https://is.gd/LFWk9W**

(25) **Benjamin Netanyahu, "Statement by PM Netanyahu," Prime Minister's Office (Jerusalem: Government of Israel, July 20, 2024), accessed Aug 30. 2026. https://is.gd/wV9N0v.**

(26) **Arab News, "Israeli Defense Minister Says Yemen Strike Sends a Message ",(July 20, 2024), accessed Jul 1. 2026, https://is.gd/z0JH9W**

(27) لقب إيرو (**Irro**) يشير إلى الشيب أو بياض الشعر في اللغة الصومالية. ويستخدم للإشارة إلى تقدم العمر، وقد يرتبط اجتماعيًا بمعاني الوقار والخبرة والحكمة. وتشير بعض الروايات أن اللقب كان يطلق على والده قبل أن يشتهر به الابن.

(28) **Israeli Ministry of Foreign Affairs, "President Herzog Hosts the President of Somaliland on His First State Visit to Israel," (June 14, 2026), accessed Jul 18. 2026, https://is.gd/rhcOog**

(29) زار الرئيس الصومالي إدارة خاتمو في يناير **2024**، كأول رئيس للبلاد يزورها منذ **42** عامًا. د. حمدي عبد الرحمن حسن، "لاسعانود وإعادة اختراع الصومال"، قراءات أفريقية، الرياض، **20** يناير **2026**.

(30) طرح بعض أعضاء الحزب الجمهوري بمجلس النواب، بقيادة النائب سكوت بيري مشروعًا في **12** يونيو **2025** على المجلس يدعو لاستقلال صوماليالاند. لكن إدارة ترامب مازالت تعلن التزامها بوحدة الدولة الصومالية. وهنا يبدو أنها تريد الاستفادة من وجود إسرائيل في صوماليالاند دون تحمل العبء السياسي للاعتراف، أو خسارة مقديشو كحليف في الحرب ضد الإرهاب.

Lauren Ploch Blanchard, "Somalia," CRS In Focus, (Washington, D.C.: Congressional Research Service, Report No. IF10155, June 30, 2025).

(31) لا يعني ذلك أن دولة الإمارات أنشأت هذه البنية الأساسية خصيصًا لخدمة مصالح إسرائيل، أو أنه كان هناك تنسيق إثيوبي-إسرائيلي قبل توقيع مذكرة التفاهم الإثيوبية، وإنما يعني أن وجود الدولتين ربما شكل عاملًا محفزًا لتل أبيب.

(32) **International Crisis Group, "The Stakes in the Ethiopia-Somaliland Deal," Q&A, (March 6, 2024), accessed Jul 18. 2026, https://is.gd/b68oZw**

(33) **Permanent Mission of Israel to the United Nations, Statement by the Representative of Israel to the Security Council, 10084 th Meeting, (December 29, 2025), accessed Jul 30. 2026, https://is.gd/grnUJ5**

(34) **Kadar Kaariye, "Letter by Former Somaliland President Mohamed Ibrahim Egal to Israeli Then Prime Minister Yitzhak Rabin," Somaliland Post, January 5, 2018 ,), accessed Jul 24. 2026, ttps://somalilandpost.news/**

(35) ومثال ذلك تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام (أغسطس **1998**)، ومهاجمة المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن عام **2000**، واستهداف مصالح إسرائيلية في مومباسا في كينيا، بما فيها ضرب فندق يرتاده سياح إسرائيليون، ومحاولة استهداف طائرة ركاب إسرائيلية.

(36) فرضت تلك القيود كإجراءات احترازية، إثر اكتشاف إصابات بحمى الوادي المتصدع والحمى القلاعية بين الماشية في صوماليالاند. للمزيد أنظر: **Nadhem Mtimet et al. ,Ibid**

(37) عام **2004** زار إسرائيل الدبلوماسي عمر حاجي محمود، رئيس مكتب اتصال صوماليالاند في إثيوبيا، حيث أجرى ابنه جراحة بالقلب في مركز "إديث وولفسون" الطبي بمدينة حولون، بالتنسيق مع منظمة "**Save a Child's Heart**"، والسفارة الإسرائيلية بأديس أبابا. لكن عمر حاجي فصل من منصبه لاحقًا، ربما بسبب زيارته لإسرائيل.

Diana Bletter, "Nurse to Nation-Builder, Somaliland's Honorary 'First Lady' Hails 'Natural' Ties with Israel," The Times of Israel, 2 March 2026, accessed Jul 2. 2026, https://www.timesofisrael.com/

(38) **"Israel Ready to Recognize Somaliland," Defence Web, Johannesburg, South Africa,15 February 2010, accessed Jul 4. 2026, https://is.gd/QqUs2l**

(39) وصف "باشي عمر أويل" مبعوث صوماليالاند لدى كينيا الاتفاق بين إسرائيل والإمارات في أغسطس **2020** بأنه نموذج لتحالفات إقليمية تعزز الاستقرار والتعاون، مؤكدًا تأييد بلاده للتطبيع باعتباره خطوة نحو السلام. انظر:

Abuga Makori, "Somalia: Somaliland Endorses Israel's Ties with UAE," Garowe Online, 22 August 2020, accessed Aug 23. 2026, https://is.gd/RNfQhy

(40) لقب إيرو (**Irro**) يشير إلى الشيب أو بياض الشعر في اللغة الصومالية. ويستخدم للإشارة إلى تقدم العمر، وقد يرتبط اجتماعيًا بمعاني الوقار والخبرة والحكمة. وتشير بعض الروايات أن اللقب كان يطلق على والده قبل أن يشتهر به الابن.

(41) حاجي أحد أبرز مهندسي بناء العلاقات مع إسرائيل. وله تجربة مهمة في إدارة التمثيل الدبلوماسي لصوماليالاند لدى تايوان. بينما يمتلك لوتيم خبرة واسعة في أفريقيا، اكتسبها من خلال عمله سفيراً لدى كينيا ومبعوثاً اقتصادياً لإسرائيل في أفريقيا.

(42) خلال زيارته إلى واشنطن التقى "إيرو" نواب بمجلسي الشيوخ والنواب، أبرزهم تيد كروز رئيس لجنة الشؤون الأفريقية بمجلس الشيوخ، وبريان ماست رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، واللذان يدعمان الاعتراف بصوماليالاند. كما زار النصب التذكاري لضحايا **11** سبتمبر**2001**. وحضر فعالية بأحد أهم مراكز الفكر المؤثرة في دوائر الدفاع والسياسة الخارجية (معهد هدسون) **Hudson Institute**بعنوان "صوماليالاند كشريك محتمل ضد الإرهاب"، حيث قدم مداخلة حث خلالها إدارة ترامب على الاعتراف ببلاده، محاولًا التقارب معها عبر التأكيد على إمكانية تعاونه في الحرب ضد الإرهاب، ومعارضته لسياسة الصين، وتسويقه لتجربة الإصلاح السياسي التي تتبناها حكومة هرجيسا.

(43) **Ehud Yaari, "Recognizing Somaliland: Israel's Return to the Red Sea," The Washington Institute for Near East Policy, 16 January, 2026, accessed Aug 25. 2026, https://is.gd/MRtBmM**

(44) **Mohamed Duale, Ibid.**

(45) **يعرف شعار جماعة الحوثيين منذ 2002 باسم "الصرخة في وجه المستكبرين". ويتضمن خمس عبارات (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام). وقد تأثرت صياغته بشعارات الثورة الإيرانية. أما الشباب المجاهدين، فقد يجدون في تمركز إسرائيل عسكريًا في صوماليالاند فرصة لترويج خطابهم الجهادي المتشدد، خاصة بالنسبة إلى فصيل الشباب الموالي لداعش بقيادة "عبد القادر مؤمن"، والمتمركز في بونت لاند المجاورة لصوماليالاند.**

(46) **تعود جذور الخلاف بين الصين وتايوان إلى فترة الحرب الأهلية الصينية، التي انتهت عام 1949 بانتصار الشيوعيين بقيادة ماوتسي تونج، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، فيما فرت الحكومة القومية بقيادة تشيانج كاي شيك إلى تايوان. ومنذ ذلك الحين تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى ضم تايوان، بينما تحتفظ الأخيرة بحكم مستقل تحت اسم جمهورية الصين. وتحظى تايوان باعتراف دبلوماسي رسمي من 12 دولة فقط هي: بليز، جواتيمالا، باراجواي، هايتي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والجرينادين، جزر مارشال، بالاو، توفالو، وإسواتيني، والفاتيكان. في المقابل، تحتفظ دول العالم الأخرى بعلاقات غير رسمية معها دون الاعتراف بها.**

(47) **Yasemin GÜlsÜm Acar, et al., "Studying Kurdishness in Turkey: A Review of Existing Research," British Journal of Social Psychology, (British Psychological Society, Vol. 64 , January 2025).**

(48) **تمتد بلوشستان الكبرى، وفق التصور القومي البلوشي، عبر أجزاء من إقليم بلوشستان الباكستاني، وإقليم سيستان وبلوشستان الإيراني، ومناطق من جنوب غرب أفغانستان.**

(49) **قاد نواب بالكنيست بالتعاون مع مراكز أبحاث إسرائيلية حملة عام 2012 لحث حكومة إسرائيل والمجتمع الدولي على دعم حق القومية البلوشية في تقرير مصيرها، ووقف ما وصفوه بالإبادة الجماعية ضدهم.**

(50) "كازامانس" إقليم سنغالي متمرد، طالب بالانفصال سنة 1982 فدخل بسبب ذلك في مواجهة مسلحة مع السلطة المركزية بدكار. يتميز بتعدد قومياته، ويعاني من عدم استتباب الأمن ومن التهميش.

(51) **"أحزاب جزائرية تستنكر زيارة معارض إلى تل أبيب"، جريدة البيان، أبو ظبي، 23 مايو 2012.**

(52) **The North Africa Post, "Israeli Knesset Debates Recognizing Kabylie Independence," 5 February, 2026, accessed Aug 12. 2026, https://is.gd/V9BVy9**